البيئة الاجتماعية والوعي القانوني للطالبة الجامعية:دراسة ميدانية في مدينة سوهاج

د. وفاء محمد علي

أستاذ علم لاجتماع المساعد

كلية الآداب - قسم الاجتماع،جامعة سوهاج

المستخلص

تهدف الدراسة إلي التعرف علي العلاقة بين البيئة الاجتماعية والوعي القانوني للطالبة الجامعية , وذلك من خلال التعرف علي العلاقة بين المستوي الاجتماعي والاقتصادي للطالبة الجامعية ووعيها القانوني,كذلك التعرف علي ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني, والتعرف علي العلاقة بين البيئة الاجتماعية والوعي القانوني ومدي وعي الطالبة الجامعية بحقوقها القانونية في مجال الأحوال الشخصية وما هي معوقات الوعي القانوني للطالبة الجامعية في المجتمع السوهاجي والتعرف علي المقترحات التي تعمل علي رفع مستوي الوعي القانوني للطالبة الجامعية .

وتعد هذه الدراسة بمثابة دراسة وصفية اعتمدت علي منهج المسح الاجتماعي وكان المسح الاجتماعي عن طريق العينة ,واعتمدت الباحثة علي عينة عشوائية من طالبات جامعة سوهاج .وأعتمدت الدراسة علي استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات .وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباط بين البيئة الاجتماعية والوعي القانوني للمرأة وكانت بدرجة مرتفعة ,

الكلمات المفتاحية:البيئة ,والبيئة الاجتماعية ,والوعي القانوني.الطالبة الجامعية .

Abstract

The study aims to identify the relationship between the environment and the legal awareness of women by identifying the relationship between the social and economic level of women and their legal awareness. Also, it is related to the legal awareness of women and the relationship between the social environment and the legal awareness of women. In the field of personal status and what are the obstacles to the legal awareness of women in the Suhaji society and .to identify proposals that raise the level of legal awareness of women.

The study was a descriptive study based on the social survey method. The social survey was by sample, and the researcher relied on the random sample. The .study relied on the questionnaire as a main tool for data collection.

The study revealed the existence of a relationship between the social environment and the legal awareness of women and it was high, and ranked first, followed by a relationship between the customs and traditions with legal awareness and represents a high degree, followed by the extent of women's awareness of personal status law and represents a middle degree and ranked third and final obstacles Law awareness of women has been ranked fourth.

Key terms: Environment, social environment, legal awareness, university student

مقدمة :

يمثل القانون أهم وسائل الضبط الاجتماعي لكونه أحد العوامل الهامة في الاستقرار, ومن المعروف أن القانون أقر للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في الوقت نفسه فرض عليها واجبات . ونظراً لأن المرأة في المجتمع الصعيدي بصفة عامة تحكمها تقاليد وعادات تؤثر علي ممارستها لحقوقها التي أقرها القانون لها,فالمرأة في مجتمع الصعيد يتدني مستواي الوعي الثقافي لديها الأمر الذي يؤدي إلي تدني مستوي الوعي القانوني الأمر الذي يؤدي إلي تدني معرفتها بحقوقها وأضطلاعها بواجباتها وممارستها لهذه الحقوق فهي في وضع لاتحسد عليه فمن ناحية هي أسيرة العادات والتقاليد, ومن ناحية أخري أقر لها القانون حقوقاً مساوية لحقوق الرجل إلا أن لديها ضعفاً بوعي هذه الحقوق , وخاصة أن الإسلام منح المرأة كافة الحقوق فالإسلام دين الله في الأرض فهو دين الحق والعدل ,كرم الإسلام المرأة ودافع عن حقوقها وكرامتها وأكد إنسانيتها وأهليتها واعتبرها إنسان كريم لها كل ما للرجل من حقوق ,أعترف بحقوقها الاقتصادية كاملة فهي لها الحق في أن تملك وتتصرف في أملاكها,وشرع لها من الإحكام والقوانين ما يحافظ علي ملكيتها, فحرم الاعتداء علي أموالها, كما حافظ الإسلام علي حقوق المرأة في الإرث وحدد لها نصيب سواء كانت زوجة أو أم أو أخت أو أبنه ,كما أكد الإسلام علي حقوق المرأة الاجتماعية فجعل لها نصيب من العلم والتعليم فأصبحت الآن وزيرة وطبيبة وعاملة في كافة الأعمال,كما أكد الإسلام علي حقوق المرأة القانونية فهي لها الحق في اختيار الزوج والموافقة عليه ولها الحق في الطلاق والخلع . فإن وعي المرأة بما هو مشروع لها من حقوق يكسبها حصانه ضد أي انتهاك أو اعتداء علي حق من حقوقها .فأن وعي المرأة بهذه الحقوق يضمن لها أن تعيش في أمان وسلام كما أن الوعي القانوني للمرأة يعمل علي تنمية قدرة

المرأة للعمل والعطاء والارتقاء بمكانتها. ومما لاشك فيه أن غياب أو ضعف الوعي القانوني للمرأة يعد أحد الأسباب التي تحول دون الحصول علي كثير من حقوقها العامة والخاصة ,ذلك أن من لا يعي بحقه لا يقدر علي المطالبة به .

أولاً :مشكلة الدراسة وأهميتها :

تعتبر قضية المرأة من الموضوعات الحيوية التي تحظي باهتمام في مختلف أنحاء العالم .كما أن تحسين وضع المرأة والنهوض بمكانتها إنما يرجع إلي وعي المرأة بحقوقها, وأن عدم الوعي بحقوقها ناتج عن عدم نشر ثقافة حقوق المرأة ووعيها القانوني بحقوقها وكيفية المطالبة بهذه الحقوق ,وان ضعف الوعي القانوني سببه

عدم مطالبتها بهذه الحقوق, كما أن هناك من المعوقات التي تحول دون الوعي القانوني للمرأة والذي يعود إلي ما اكتسبته المرأة خلال مرحلة التنشئة الاجتماعية التي مرت بها , فأن وعي المرأة بما هو مشروع لها من حقوق يكسبها قدر كبير في كيفية التعامل مع القضايا والمشاكل التي قد تتعرض لها . وعلي هذا الاساس أتت هذه الدراسة لتسلط الضوء علي مدي وعي المراة بحقها القانوني (أي وعيها بقانون الأحوال الشخصية) .

ترجع أهمية الدراسة من الناحية النظرية إلي أن موضوع المرأة من الموضوعات التي يهتم بها المجتمع لما له من أثر في تنشئة أجيال تهتم بالحقوق القانونية ,ومن هنا جاءت الدراسة لتسلط الضوء علي البيئة الاجتماعية ومدي وعي الطالبه الجامعية بحقوقها القانونية في مجال الأحوال الشخصية, ومعرفة المعوقات التي تحول دون الوعي القانوني للطالبة وتقديم الاقتراحات والتوصيات لرفع مستوي الوعي القانوني للطالبة الجامعية ,كما أن الوعي القانوني للطالبة الجامعية بحقوقها القانونية من الدراسات النادرة فان هذه الدراسة إثراء للمكتبة .

أما من الناحية التطبيقية فان قضية الوعي القانوني للطالبة الجامعية بحقها القانوني يعد من العوامل الهامة التي تؤدي إلي تقدم المجتمع ورقية ,وتأمل الباحثة أن تكون نتائج الدراسة ذات قيمة وفائدة في رفع الوعي القانوني للطالبة الجامعية عن طريق معرفة العوامل المؤثرة في الوعي القانوني للمرأة, ومعرفة المعوقات التي تحول دون وعيها القانوني والعمل علي إزالة هذه المعوقات وذلك حتى يمكن للمؤسسات الاجتماعية عمل خطط وبرامج لحماية حقوق المرأة القانونية ,كذلك إدخال الوعي القانوني للمرأة ضمن مناهج التدريس حتى يتسنى لفتيات المستقبل معرفة هذه الحقوق .

ثانياً:أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي منح المرأة القدرة علي معرفة حقوقها القانونية والمطالبة بهذه الحقوق, وخاصة قانون الأحوال الشخصية وذلك من خلال :

1- التعرف علي العلاقة بين المستوي الاجتماعي والاقتصادي لطالبات الجامعة ووعيهن القانوني بقانون الأحوال الشخصية .

2- التعرف علي أثر العادات والتقاليد علي الوعي القانوني لطالبات الجامعة .

3- معرفة العلاقة بين البيئة الاجتماعية والوعي القانوني لطالبات الجامعة.

4- معرفة مدي وعي طالبات الجامعة بحقوقهن القانونية في مجال الأحوال الشخصية.

5- التعرف علي الأسباب التي تحول دون الوعي القانوني لطالبات الجامعة في المجتمع السوهاجي .

6- تقديم المقترحات التي تعمل علي رفع مستوي الوعي القانوني.

ثالثاً:مفاهيم الدراسة :

تشتمل الدراسة علي عدة مفاهيم منها مفهوم البيئة,والبيئة الاجتماعية ,ومفهوم الوعي ومفهوم الوعي القانوني ,ومفهوم الطالبة الجامعية .

1- مفهوم البيئة :

البيئة تعني كل شيء حول الكائن الحي. ولا سيما ظروف حياة الناس أو المجتمع في ظروف حياتهم. وهي تتألف من مجموعة من القيم الطبيعية والاجتماعية والثقافية الموجودة في مكان ووقت معين. ([1])

ومن خلال هذا المفهوم الواسع للبيئة نستطيع أن نقسم البيئة إلي قسمين مميزين هما :البيئة الطبيعية أو الفيزيقية Natural Environment والبيئة البشرية Human Environment أو البيئة الحضارية ,أو البيئة الاجتماعية ,أو البيئة التي من صنع الإنسان Man-made environment.

مفهوم البيئة الاجتماعية :social environment

يشير مفهوم البيئة الاجتماعية إلي أنماط العلاقات الثابتة نسبيا التي تؤلف ما يعرف بالنظم الاجتماعية. أي أن البيئة الاجتماعية تشير إلي الطرق التي

---

[1] - Harper: David jary &Julia1995, Collins Dictionary of Sociology Collins publishers Glasgow , p,26.

ينشئها المجتمع وينظمها لتحقيق الحاجات الإنسانية الضرورية مما يشير إلي أنماط العلاقات التي تؤلف ما يعرف بالنظم الاجتماعية ([1]).

تشير البيئة الاجتماعية إلي ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ما هية علاقة حياة الإنسان مع غيره,ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الاساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم البعض في بيئة ما, أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معاً وحضارة في بيئات متباعدة وتؤلف ما يعرف بالنظم الاجتماعية .([2])

البيئة الاجتماعية هي مجموع المؤسسات الاجتماعية والثقافية وأشكالها وأنماطها وعملياتها التي تؤثر على حياة الفرد أو المجتمع.([3])

وتعرف الباحثة البيئة الاجتماعية:علي أنها الوسط الذي تعيش فيه المرأة ويؤثر فيها سواء كان يتمثل ذلك في الأسرة أو المدرسة أو الأصدقاء أو سائل الإعلام .

---

1 _

https://edukalife.blogspot.com/2013/.../definition of)environment.ht)

2 – www. bee 2ah.con.Globally.indexed.journal com.

,precess. ljird.publication&–.lees free

fast Review. 2012

3_

http://www,2017,.definitions.net/definition/social environment

2-مفهوم الوعي :Awareness

يقيم الوعي علاقة جدلية بالمجتمع ,فهو يؤثر به ويتأثر به إلا أن وعي الفرد يبقي مرتبط بمستوي الوعي السائد في المجتمع ,لان لديه قدرة كبيرة علي برمجة الوعي وتوجيهه وتنظيم رودود الأفعال, فالمجتمع يفرض قيوداً وشروط علي الوعي ليتماشي مع ثقافته وطريقة استيعابه للواقع والتاريخ ,فبهذه العملية يتم نقل الثقافة من جيل إلي جيل وفيها يتفاعل الأفراد ويتبادلون الخبرات ويكتسبونها ([1])

ويعرف" الوعي "بوصفه حالة عقلية من اليقظة ,يدرك فيها الإنسان نفسه وعلاقاته بما حوله من زمان ومكان واشخاص ,كما يستجيب للمؤثرات البيئية استجابة صحيحة والوعي بدأ يأخذ مكانته ,وتتجلي قوته في حياة الناس ,فبدأت تنميته والحديث عنه مع ارتباطه بعدد من القضايا ([2])

[1] – ,عابدين محمد ,2012,الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية للناشئين لطلبة الصف الثاني الثانوي في جنوب الضفة الغربية / فلسطين ,المجلة الاردنية في العلوم التربوية ,عمان الاردن,ص129.

[2] – آل عواض,عادل سعيد, 2011, يقاظ الوعي ,الرياض ,مكتبة الملك فهد الوطنية ,ط1,ص13.

وتعرف "أمل عطوة "الوعي بأنه مجموع المعارف والأفكار الخاصة بالفرد والتي تنصب علي معرفته لذاته وللبيئة المحيطة به وهو محصلة تفاعل الإنسان مع بيئته وتأثيره بها مما ينعكس علي أفكاره وإدراكه للعالم المحيط به .([1])

ويشير معجم "مريام "Merriam–Webster"إلي إن الوعي"awareness,"

ويبستر

يعني امتلاك رؤية أو معرفة أو حقيقة واضحة ,فالوعي علم وتعقل وإحساس ويقظة في رؤية واستخلاص الاستنتاجات عن ما هية الخبرات ,أو امتلاك معرفة خاصة حول شيء ما .([2])

3–الوعي القانوني : Law Awareness:

يعرف الوعي القانوني (سواء للرجل أو المرأة) أن يعي المرء خطاب القانون الموجه إليه أي يعرفه ويفهمه ليكون علي علم ودراية بمضمون هذا الخطاب فيعيه فيعينه ذلك علي احترام القانون بتنفيذ أوامره واجتناب نواهيه .والوعي هنا يرادف كلمة الثقافة القانونية حيث لا يقال عن المرء أن لدية وعيا قانونيا أو ثقافة قانونية إلا إذا كان ملما وعارفاً بالمداخل الأساسية في كل فرع من فروع القانون بحيث

[1] – شمس,أمل عبد الفتاح عطوة ,2000,الوعي الاجتماعي للمرأة الريفية ودورة في عملية التنمية ,رسالة ماجستير ,القاهرة ,جامعة عين شمس ,كلية التربية ,ص.69

8– Merriam– Webster's, 2004: Collegiate Dictionary ,Library of Congress Cataloging in Publication Data, United States of America .Eleventh Edition,p 80

تتوافر لديه ثقافة قانونية عامة أو وعي قانوني عام يؤهله للإلمام بأساسيات هذه الفروع المختلفة ([1]).

يري العويسي أن الوعي القانوني "هو جملة الأراء التي تعكس علاقة المواطن بالحق العام والتصورات التي يملكها المواطنون حول حقوقهم وواجباتهم وحول شرعية أو عدم شرعية هذا السلوك أو ذاك .([2])

يرى البعض أن الحد الأدنى لوعى المواطن يتوقف على الوعى بالقانون أو الحقوق، أما الارتقاء به فيرتبط بمفهوم العدالة والوعى بها، وأما بلوغنا به الحد الأعلى النسبى فيكمن فى الوعى العام.([3])

يعرف الوعي القانوني علي أنه شكل محدد من أشكال الوعي الاجتماعي والذي يتضمن مجموعة من المعتقدات والمشاعر والعواطف والأفكار والنظريات والكفاءات .([4]).

وتعرف الباحثة الوعي القانوني "أن تكون المرأة علي علم ومعرفة وإدراك بحقوقها القانونية خاصة في قانون الأحوال الشخصية ,واتجاهاتها نحو التمتع

---

[1] – احمد,خالد جمال,2017 ,الوعي القانوني للمرأة بين الواقع والمأمول, المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية العدد التاسع , ص 16 .

[2] – العويسي,رجب بن علي بن عبيد,2011 ,الوعي القانوني للمعلمين ,ابو ظبي ,دار الكتاب الجامعي,ص187.

[3] – هوفه أوتفريد ، 2010,مواطن الاقتصاد مواطن الدولة المواطن العالمى، الأخلاق السياسية فى عصر العولمة، ترجمة عبد الحميد مرزوق، المشروع القومى للترجمة، العدد 1594, المجلس الأعلى للثقافة , القاهرة , ص 115.

[4] – مجدي ,عبد العزيز إبراهيم ,2009,معجم مصطلحات مفاهيم التعليم والتعلم ,ط1,القاهرة :عالم الكتب ,ص59.

بحقوقها,وسلوكها نحو الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها حقوقها وأن تكون ملمة بالإجراءات اللازمة للمطالبة بهذه الحقوق ."

4- مفهوم الطالبة الجامعية :

يعتبر الطالب الجامعي أو الطلبة الشريحة المثقفة في المجتمع بصفة عامة إذ يتركز المئات والألاف من الشباب في نطاق المؤسسات التعلمية.([1])

هو الشخص الذي سمحت له كفاءته العلمية بالانتقال من المرحلة الثانوية إلي الجامعة تبعاً لتخصصه الفرعي بواسطة شهادة أو دبلوم يؤهله لذلك, ويعتبر الطالب أحد العناصر الاساسية والفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي إذ إنه يمثل عددياً النسبة العالية بالمؤسسة . ([2])

هو طالب علم ويعد أحد مكونات الجامعة حيث يسمح له الأ نتقال من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية وفق عدة معايير كمعدل البالكالوريا حيث تكون له حرية اختيار ا لتخصص الذي يريده وفقا لميوله ورغباته ([3]).

---

[1] -محمد,محمد علي ,1989,الشباب العربي والتغير الاجتماعي ,دار المعرفة الجامعية ,الاسكندرية ,مصر ,ص17.

[2] -دليو,فضيل, وأخرون,2006,المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة ,مخبر علم الاجتماع ,جامعة منتوري ,قسنيطة ,الجزائر ,ط1,ص95.

[3] -خماد ,نهلة ,2014, ,واقع الأختيار المهني لخريجي الجامعة الجزائرية ,رسالة ماجستير ,قسم علم النفس ,جامعة محمد خيضر الجزائر .

وتعرف الباحثة الطالبة الجامعية في هذه الدراسة بأنها الطالبة التي مازالت في المرحلة الجامعية و قد تكون متزوجة أو مخطبوبة أو تستعد للزواج.

رابعاً: المدخل النظري للدراسة:

تعد نظرية علم الاجتماع نظريه نسقيه أساساً ، لها حوار وتفاعل مع الواقع يهدف إلي تطور وقدرة الباحث علي تناول الواقع بالفحص والدراسة كما تمثل جهداً لتفسير الظواهر الاجتماعية بالأسلوب نفسه الذي فسرت به ظواهر العالم الفيزيقي بواسطة العلوم الطبيعية.([1]).

اشتملت الدراسة علي عدة نظريات وهي نظرية البنائية الوظيفية والتفاعلية الرمزية ونظرية التبادل الاجتماعي ,ونظرية النسق الاجتماعي ,وسوف تقوم الباحثة بعرض هذه النظريات وما تضمنته من قضايا ومسلمات تجاه قضية الوعي .

1- البنائية الوظيفية وقضية الوعي :

نظرت الوظيفية إلي المجتمع كبناء مستقر وثابت نسبياً يتألف من مجموعةعناصر متكاملة مع بعضها,وكل منها يؤدي وظيفة إيجابية يخدم من خلالها البناء العام وجميع عناصرهذا البناء تعمل في إطارمن الاتفاقات المشتركة والإجماع القيمي([2]).

---

[1] – ليلة,علي :2003, الوظيفية في علم الاجتماع : الرواد ، الإسكندرية المكتبة المصرية , ص 2.

[2] – الحوراني, محمد عبد الكريم,2008, :النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ,دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ,عمان الأردن ,ط 1, ص 109.

قابلت البنائية الوظيفية مقولة ماركس حول أن الوجود الاجتماعي للناس هو الذي يحدد وعيهم بتصور دوركايم حول "الوعي الجمعي " أو "الضمير الجمعي " الذي يعكس واقعاً اجتماعياً دون أن تتخلي الوظيفية عن أن القيم هي العنصر الحاسم في النسق الاجتماعي ,لأن المثل هي التي تشكل جوهر الضمير الجمعي وهي ذات بعد زمني وتاريخي يجعلها أكبر مما هو في الحاضر ويمنحها قدرة علي تشكيل هذا الحاضر وفقاً لقوالبها ([1]) ويري الوظيفييون إن وعي البشر هو أساس سائر الأحداث الاجتماعية والوعي بالنسبة لهم يعني الروح أحياناً والعقل أحياناً أخري ([2])

ومن هنا تري الباحثة أن " الضمير الجمعي " الذي يعني المجموع الكلي للمعتقدات وعواطف العامة بين معظم أعضاء المجتمع التي تشكل نسقاً له طابع متميز,فالضمير الجمعي يعيش بين الأفراد ويتخلل حياتهم, و يسيطر هذا الضمير علي عقول الأفراد وأخلاقياتهم من خلال المعتقدات والعواطف التي تشكل هذا المجتمع ومن هنا تتأثر المرأة بهذه المعتقدات التي تشكل هذا النسق .

كما تناول الفكر الماركسي مفهوم الوعي وذلك بتطرقه إلي الوعي الطبقي وقد قصد به الشعور المتزايد الذي ينتاب أغضاب الطبقة البرولتيارية ويجعلها تحس بمركزها الاجتماعي المناقض للمركز الاجتماعي الذي تحتله الطبقة البرجوازية ومثل

---

[1] – ليلة,علي,1982, :البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا ,دار المعارف ,القاهرة, ص 71.

[2] – أوليدوف,أ.ك., 1982 :الوعي الاجتماعي ,ترجمة ميشيل كيلو ,دار ابن خلدون للنشر ,بيروت ,ط 2, , ص 8.

هذا الشعور يولد عندها صفة التماسك والوحدة التي تساعدها علي محاربة الاستغلال والظلم الذي تتعرض اليه من جراء وجود النظام الرأسمالي .([1])

وقد ربط ماركس بين التاريخ والوعي ,فالوعي الاجتماعي عنده هو مجموعة الأراء السياسية والحقوقية والاخلاقية والفنية والدينية والمعارف العلمية الموجودة في المجتمع وتنوع أشكال الوعي الاجتماعي مرجعه الأساسي يرجع إلي تنوع الواقع ذاته ,فأن طبيعة الناس ووعيهم يعتمد علي الظروف المادية حولهم ,فماركس لم يكتب أجزاء مستقلة عن الوعي إلا انه قدم في إطار نظريته العامة في التاريخ نظرية محددة في المعرفة ,وبرؤية خاصة لقضايا الوعي إذ رفض الرؤية المثالية التي تنظر إلي أفكار الناس ورغباتهم بأعتبارها المحرك الأساسي للتاريخ واعتبر ماركس الأفكار والرغبات بمثابة القيود الحقيقية للناس .([2])

2-نظرية التفاعلية الرمزية :

ومن أبرز ممثلي هذا منظور جورج هربت ميد (Georg H. Mead), تشارلز كولي (T .Cooley) حيث ركز علي الشخصية أو الذات وأصبحت محور دراستهما ويدور فكر التفاعلية الرمزية إلي معني الرموز حول مفهومين أساسين هما الرموز Symbols والمعانيMeanings في ضوء صورة معينة للمجتمع المتفاعل, ويقوم مدخل ميد علي افتراض أساسي مؤداه" أنه يوجد اختلاف بين الاستجابات الحيوانية والسلوك الإنساني حيث يتطلب السلوك امتلاك العقل وبإمكان الإنسان أن يمر بالخبرة ويعي هذه الخبرة وتعد القدرة علي الوعي الذاتي (Sels consciousness) أو المقدرة علي النظر إلي ذواتهم,بمثابة سمة مميزة للكائنات

[1] – الجوهري ,عبد الهادي ,1998,قاموس علم الاجتماع ,المكتب الجامعي الحديث ,الاسكندرية ,ط3,ص.س252

[2] – عبد النبي ,محمد إبراهيم : 1985,الوعي الاجتماعي لدي مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصري ,رسالة دكتوراة ,كلية الآداب ,جامعة القاهرة,ص ص 30-34.

الإنسانية ,ويعتمد الوعي الذاتي علي مقدرة الكائن الإنساني علي أن يكون نفس الاتجاه عن نفسه كما يأخذ به الآخرون نحوه ([1]).

.وتشير التفاعلية إلي معني الرموز علي اعتبار أنها القدرة التي تمتلكها الكائنات الإنسانية للتعبير عن الأفكار باستخدام الرموز في تعاملاتهم مع بعضهم البعض .ونجد أن استخدام الرموز أمر قائم في كل من التجمعات الحشرية –مثل تجمعات النمل والنحل والتجمعات البشرية .إلا أن التعامل بالرموز في التجمعات الحشرية يقوم علي أساس التفاعل التلقائي ,وذلك علي عكس التجمعات البشرية التي تستخدم الرموز للتعبير عن شيء له دلالة اجتماعية .([2])

والتفاعلية الرمزية في فهمها للعلاقة بين البشر والمجتمع انطلقت من افتراض محدد مؤداه أن تنظيم الحياة الاجتماعية ينشأ داخل المجتمع ذاته وبخاصة من عمليات التفاعل بين أعضاء هذا المجتمع إذ ترفض التفاعلية الرمزية فكرة أن شكل التنظيم الاجتماعي يتحدد من خلال تأثير العوامل الخارجية . ([3])

---

[1] – بخيت,محمد علي :2002,دور النقابات العمالية في تنمية الوعي السياسي ,دراسة ميدانية علي أعضاء النقابات العمالية بمحافظة سوهاج , رسالة دكتوراه غير منشورة ,كلية الآداب ,قسم الاجتماع,جامعة جنوب الوادي,ص27.

[2] – Zanden ,James W. Vander,1990, The Social Experience ,New York :Mc Graw–Hill Publishing Company ,1990,P 34.

[3] –جلبي ,علي عبد الرازق وآخرون ,نظرية علم الاجتماع الاتجاهات الحديثة والمعاصرة ,دار المعرفة الجامعية ,الاسكندرية ,1998.ص202.

فالتفاعلية الرمزية تسلم تسليماً مطلقا بأن المجتمع يشكل أفراداً ويكون سلوكهم ,ولهذا تقرر نظرية التفاعلية الرمزية بأن التفاعل مع الآخرين هو أكثر العوامل أهمية في تحديد سلوك الانسان .([1])

بمعني أن الإنسان خلال تفاعله مع غيرة من أعضاء جماعته أو مجتمعه يقوم علي استخدام الرموز التي تتخذ صور واشكالاً متعددة ,فالبشر يخلقون ويغيرون عوالمهم الاجتماعية من خلال استخدام الرموز المفهومه بشكل متبادل ([2])

ومن هنا تؤكد الباحثة أن المرأة قادرة علي تحسين ذاتها عندما تكون علي درجة من الوعي وخاصة الوعي بقانون الأحوال الشخصية ,وذلك عن طريق التفاعل مع الآخرين سواء كان عن طريق الأسرة أو الأصدقاء أو المدرسة أو غير ذلك .

3-نظرية التبادل الاجتماعي:

ترجع جذور هذه النظرية إلي أراء بعض الفلاسفة والعلماء الذين اهتموا بعملية التبادل (الأخذ والعطاء) فقد شغلت اهتمام بعض فلاسفة اليونان من أمثال أرسطو ,"وآدم فيرجسون "Adam Ferguson وآدم سميث Adam Smith,

كما تأثرت نظرية التبادل في نشأتها بثلاث مصادر هامة هي الاقتصاد الكلاسيكي والانثروبولوجيا الوظيفية ,وعلم النفس السلوكي .([3])

---

[1] -جونز, فليب, 2010 ,النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية ,ترجمة محمد ياسر الخواجه,مصر العربية للنشر والتوزيع ,القاهرة,2010,ص 154.

[2] – Diana Kendall,2000 ,Sociology in our Time ,Wads worth ,united states ,of America, ,p16.

[3] – Turner Jonathan H 1982.,The Structure of Theory ,I linois: The Dorsey Press, P211

إن من أهم المبادئ التي تستند إليها نظرية التبادل الاجتماعي هي:

إن الحياة الاجتماعية هي عملية أخذ وعطاء أي تبادل بين شخصين أو فئتين أو جماعتين أو مجتمعين.وأن العطاء الذي يقدمه الفرد أو الجماعة للفرد الاخر أو الجماعة الاخرى هو الواجبات الملقاة على عاتقه ، بينما الأخذ الذي يحصل عليه الفرد من الفرد الاخر هو الحقوق التي يتمتع بعد أدائه للواجبات تتعمق العلاقات وتستمر إذا كان هناك موازنة بين الأخذ والعطاء أي بين الحقوق والواجبات المناطة بالفرد أو الجماعة. وإن تتوتر العلاقات أو تنقطع أو تتحول إلى علاقات هامشية إذا اختل مبدأ التوازن بين الأخذ والعطاء بين الشخصين المتفاعلين . ([1])

وتري الباحثة أنه لابد من تحقيق الموازنة بين ما يعطيه الفرد للمجتمع وما يعطيه المجتمع للفرد) أي التوازن بين الحقوق والواجبات يؤدي إلى تحقيق العدالة وانتشارها في المجتمع، ويؤدي إلى تعميق العلاقات الاجتماعية بين البشر .فالمرأة سواء لها حقوق وعليها واجبات سواء كانت أم أو زوجة أو فتاة ، ولابد أن يكون هناك موازنة بين تلك الحقوق والواجبات ، لكي تستمر العلاقات التي تربطها بالآخرين من حولها ،وإذا انخفض وعي المرأة بما لها من حقوق أثّر على أدائه لواجباتها مما يؤدي إلى توتر العلاقات أو انقطاعها أو تحولها إلى علاقات هامشية . أي إما أن تفتر وتبرد العلاقة أو تنقطع وتتلاش ,وهذا يؤدي إلى حدوث مشاكل أسرية واجتماعية ، فالمرأة عندما تمارس حقوقها وتكون على وعي بها تستطيع أن تؤدي واجباتها وهذا يسبب ديمومة العلاقة وتعميقها .

نظرية النسق الاجتماعي :

[1] – الحسن,إحسان 2005 ,النظريات الاجتماعية المتقدمة ,دار وائل للنشر ,عمان ,ص 186.

تعتمد نظرية النسق الاجتماعي التي بلورها بارسونز علي ثلاثة انساق هي الثقافة والشخصية والنظام الاجتماعي , نسق الثقافة يتكون من العلاقات المتداخلة للقيم والمعتقدات والرموز المشتركة التي توجد في أي مجتمع , أما نسق الشخصية هو نسق للدوافع والمؤثرات والأفكار وكل ما يتصل بالفرد ,النسق الاجتماعي هو مجموعة الأدوار ذات العلاقة المتداخلة .([1])

والتكامل بين هذه الأنساق يعني بأن الثقافة لا يمكن فهمها إلا عن طريق الشخصية والنظام الاجتماعي ,كما أن النظام الاجتماعي لا يمكن فهمة بدون فهم ودراسة واستيعاب الثقافة والشخصية . وهناك ضرورات وظيفية للنظام الاجتماعي هي

1-قابلية النظام علي التكيف للأنظمة الأخرى وللبيئة الطبيعية التي يوجد فيها .

2- تحقيق الأهداف الرئيسية للنظام .

3- قابلية النظام علي تحقيق الوحدة بين أعضائه وقدرته علي المحافظة علي الاستقرار والانسجام أما المتطلبات الوظيفية للنظام فهي :

أ- تحقيق وتهيئة الظروف الأساسية التي تساعد النسق الاجتماعي علي البقاء والاستمرار والتطور .

ب- توزيع الأدوار الاجتماعية علي أبناء المجتمع أو الجماعة .

ج- وجود لغة مشتركة تساعد علي التفاهم والاتصال بين الأفراد والجماعات .([2])

والوعي هو احد وسائل الثقافة وكذلك هو عملية تشمل الاعتقاد والقول والعمل أي الإدراك والفهم والممارسة .ويعرف النسق الاجتماعي بأنه شبكة من العلاقات بين

---

[1] - عبد القادر عرابي ,2003, النظريات الاجتماعية رؤية نقدية ,دار الخريجي للنشر والتوزيع ,الرياض , ,ص 191.

[2] - الحسن ,إحسان, 2005,النظريات الاجتماعية المتقدمة ,مرجع سابق , ص 53.

الأفراد والجماعات وهو مجموعة من الفاعلين أفراداً أو جماعات أو حتى مجتمعات تنظم بينها علاقات اجتماعية مستقرة ([1]).

وبما أن المرأة هي جزء من الأنساق الاجتماعية (كالنسق الأسرى والنسق الديني والنسق التربوي ...الخ) ولأن علي النظام الاجتماعي أن يكيف نفسه كالأنظمة الأخرى .كما علي النظام الأسري أن يوفر للمرأة التكيف من خلال تحقيق العدالة بممارستها حقوقها .حيث أن المرأة إذا استطاعت الحصول علي حقوقها (في الزواج والنفقة وإنجاب الأطفال والتعليم والتملك وغيرها).كان لها القدرة علي أداء واجباتها والأدوار المطلوبة منها في النظام الأسري .وهذا يساعد النظام علي أن يتكيف مع الأنظمة الأخرى كما يكون قادراً علي تكيف نفسه مع الثقافة التي تتيح للمرأة حقوق معينة التي تمارس هذه الحقوق وان يسمح النظام للمرأة بأن يتكيف مع دور الأنثى ومالها من حقوق رسمتها الثقافة المحلية وليتحقق ذلك كله لابد من أن يكون لدي المرأة وعي حقيق بحقوقها يقوم علي قواعد راسخة وان يكون لديها تصور ماذا تريد؟ ولماذا تريد؟ فانخفاض الوعي الحقيقي عند المرأة يؤثر علي أدائها لواجباتها في الأسرة وينتج عنه المشاكل الأسرية والاجتماعية والتي لا تحافظ علي وحدة واستقرار النظام .فالثقافة تؤثر بالوعي ومستواه وتتأثر به ,كما أن الشخصية التي تتمثل بها

وباعتبار أن الوعي حاجة إنسانية كان علي النسق الاجتماعي أن يهيئ الظروف التي تساعد المرأة علي أن تكتسب الوعي بحقوقها.أي أن تكون المرأة علي دراية بحقها القانوني وخاصة قانون الاحوال الشخصية .

[1] – زايد ,أحمد,2006,علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدي ,نهضة مصر ,ص112.

تعليق علي النظريات:

تري الباحثة أنه لا يمكن فهم مشكلة الوعي عن طريق تبني مدخل نظري واحد من المداخل السابقة الذكر, لذلك ستحاول الباحثة الاستفادة من النظريات التي تبنت مشكلة الوعي حتى يمكن فهم هذه المشكلة من منظور متكامل .

بالإضافة إلي أنه يمكن الاستفادة أيضاً من النظريات سالفة الذكر التي تفسر علاقة المرأة بالوعي, وتفضل الباحثة تبني جميع الاتجاهات ,وفي ضوء المداخل النظرية التي تفسر علاقة البيئة الاجتماعية بوعي المرأة(الطالبة الجامعية) ,تري الباحثة أن مشكلة الوعي تظهر نتيجة عدة عوامل متداخلة منها يرجع إلي البناء الاجتماعي والبعض الآخر يرجع إلي التفاعل بين البشر والبيئة.

خامساً:الدراسات سابقة

بمراجعة التراث البحثي تبين للباحثة وجود العديد من الدراسات التي تناولت الوعي القانوني فقد قسمت الباحثة الدراسات إلي ثلاث محاور ويمكن عرض هذه الدراسات علي النحو التالي :

المحور الأول:دراسات تناولت الوعي القانوني :

1- دراسة منظمة الاتحاد العام النسائي (2008):

هدفت الدراسة إلي إجراء استطلاع اجتماعي حول معرفة المرأة بحقوقها القانونية والاجتماعية ومعرفة مدي التفاوت بين جماهير النساء ومدي تمتعهم بهذه الحقوق وأسباب جهل النساء بحقوقها القانونية. وتبين من نتائج الدراسة أن الاسباب التي تمنع المرأة من اتمام تعليمها من افراد العينة كان رأيهم بأن العادات والتقاليد تعيق اتمام المرأة لتعليمها وأن نسبة 27.1% تركز رأيهم حول الزواج و 16.7% تركز

حول عدم مقدرة الأهل على تحمل مصاريف تربيتها و 36.2% اجمع الرأي على كل الاجابات السابقة ([1])

2- دراسة هند مفلح سليمان البريزات ,(2009) :

تهدف هذه الدراسة إلي منح المرأة القدرة علي المطالبة بحقوقها والقيام بواجباتها كما كلفها الدستور والأنظمة النافذة في التشريعات من خلال رصد وعي المرأة الريفية بحقوقها الدستورية والمتعلقة بقانون الانتخاب وقانون الجنسية وقانون الأحوال الشخصية وقانون العمل وقانون الجوازات والتعرف علي مدي تأثير الثقافة

في الحد من عملية الوعي القانوني للمرأة, وتبين من نتائج الدراسة أن المجتمع الريفي مازال يسيطر عليه العادات والتقاليد ,كما تبين وجود بعض القصور من جانب وسائل الإعلام في توعية ألمراة والرجل بحقوقهم القانونية([2])

3--دراسة هالة السيد محمد عبد الباقي (2013):

تهدف الدراسة علي التركيز على معرفة المرأة المصرية بحقوقها القانونية. ووعيها بتلك الحقوق ,كما استهدفت الدراسة الكشف عن ملامح ومؤشرات هذا الوعى نظريا وأمبريقياً. والتعرف على مدى مطالبة المرأة بهذه الحقوق، من عدمه.

---

[1] – منظمة الاتحاد العام النسائي ,2006,بعنوان "معرفة المرأة بحقوقها القانونية والاجتماعية ودور الموروث الشعبي فيها " مجلة تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع , حلب. العدد 15446.

[2] – البريزات ,هند مفلح سليمان ,2009, وعي المرأة الريفية الأردنية بحقوقها القانونية ,رسالة ماجستير, كلية الدراسات العليا ,الجامعة الأردنية.ص ص95-96.

وتوضيح معرفة المرأة بحقوقها المرتبطة بالأحوال الشخصية ومصدر هذه المعرفة.. والتوصل لأهم المعوقات التى تمنع المرأة من المطالبة بهذه الحقوق الممنوحة لها. وأيضاً التوصل لمقترح يساعد فى توعية المرأة بحقوقها ومطالبتها بها فى مجال الأحوال الشخصية. ومحاولة الوصول إلى بعض التوصيات من أجل تنمية هذا الوعى عند المرأة وإبراز فاعليته وربطه بخدمة المجتمع وأهدافه

أثبتت الدراسة أن المعلومات التى تعرفها المبحوثات عينة الدراسة حول . القانون غير مكتملة ولا تنم عن ثقافة ووعى ولكنها معرفة سطحية وليس لها علاقة بالقانون أو بمضمونة ولا يعرفون أيضاً الطرق السليمة التى يلجئون إليها .

كما تبين من نتائج الدراسة أن انتشار التعليم يجعل المرأة قادرة على تلبية احتياجاتها. فالمرأة المتعلمة يتوفر لديها الوعي الكافي في أغلب الأحيان للمطالبة .بحقوقها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية([1])

4- دراسة لبني مخلد العضايلة (2013):

هدفت الدراسة التعرف علي الثقافة القانونية لدي أفراد المجتمع الأردني في قانون العقوبات وخاصة في وخاصة في موضوعات الجرائم الواقعة علي العرض ,وعلي حياة الإنسان وسلامته والجرائم الواقعة علي الحرية ودراسة اثر بعض المتغيرات مثل الجنس والعمر والمستوي التعليمي علي الثقافة القانونية .وتوصلت الدراسة إلي وجود أمية قانونية بين أفراد المجتمع كما أثبتت الدراسة عدم وجود

[1] – عبد الباقي ,هالة السيد محمد,2011,وعي المرأة المصرية بحقوقها القانونية ,دراسة ميدانية علي عينة من المتقاضيات بمحكمة الأسرة بالشرقية ,رسالة دكتوراه ,غير منشورة ,جامعة الزقازيق ,كلية الآداب ,قسم الاجتماع. .

علاقة بين العمر والحالة التعليمية والحاجة لمعرفة القانون وتبين أن هناك علاقة بين الجنس والحاجة إلي معرفة القانون. ([1])

5-دراسة هند مفلح سليمان البريزات (2015):

هدفت الدراسة إلي التعرف علي دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل وعي المرأة الأردنية في منطقة ذيبان في محافظة مأدبا ,وبيان علاقة ذلك ببعض المتغيرات (المستوي التعليمي ومستوي الدخل ,والوضع المهني),إضافة إلي دور المؤسسات والثقافة والأسرة في تشكيل الوعي لدي المرأة,كما هدفت إلي معرفة دور التنشئة الاجتماعية في توعية المرأة بالقانوني,واظهرت نتائج الدراسة أن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية دور متوسط في تشكيل الوعي لدي المرأة ,وأحتلت منظمة حقوق الإنسان المرتبة الأولي في تشكيل الوعي ,وأن مواقع التواصل دور في تشكيل الوعي.([2])

6-دراسة برافابتي جيور (2016)Pravabati Guru.

[1] – العضايلة, لبني مخلد ,2013, الثقافة القانونية :دراسة في قانون العقوبات الأردني :المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب,جامعة البلقاء التطبيقية ,جامعة الأردن .المجلد 29,العدد57, ص309.

[2] – هند ,مفلح سليمان البريزات 2015,دور التنشة الاجتماعية في تشكيل وعي المراة الاردنية دراسة اجتماعية علي عينة من النساء الريفيات محافظة مأدبا,رسالة دكتوراة غير منشورة ,كلية الدراسات العليا جامعة الأردن .ص1.

تهدف الدراسة إلي تقييم مستوي العنف بين النساء والعلاقة بين مختلف المهن والتعليم والدخل والتعرف علي العلاقة بين مستوي الوعي القانوني ومستوي العنف . وتبين من نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين التعليم والدخل والمهنة والوعي القانوني .([1])

7- دراسة خالد جمال أحمد(2016):

تهدف الدراسة إلي التعرف علي مدلول الوعي القانوني للمرأة مع إلقاء نظرة خاطفة لتطور الوعي القانوني للمرأة قديماً وحديثاً, كذلك الكشف عن المعوقات التي تحول دون الوعي القانوني للمرأة.تبين من نتائج الدراسة أن الأسرة عليها دوراً هاماً فهي اللبنة الأولي في غرس وتكوين بناء فكري يقدر المرأة ويحترمها ويعترف بكل حقوقها العامة والخاصة ,وعلي المدارس والجامعات أن تخصص دروساً تتناول فيها حقوق المرأة وواجباتها ,كما يجب علي وسائل الإعلام أن تهتم بالمرأة وتبصرها بحقوقها وأن تقوم ببناء المرأة فكرياُ وثقافياً .([2])

المحور الثاني :دراسات تتعلق بالوعي بحقوق المرأة :

1-دراسة نورة بنت مفلح الرويلي (2008):

[1] – Pravabati Guru, Legal Awareness,Hubris for women to combat violenc ,Journal of social sciences,2015,pp231-223

[2] – أحمد ,خالد جمال ,2017 الوعي القانوني للمرأة بين الواقع والمأمول ,المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية ,ص 114-ص115.

تهدف الدراسة إلي التعرف علي تأثير كل من البعد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في درجة وعي الشابة السعودية بحقوقها وكذلك محاولة التعرف علي أكثر العوامل تأثيراً بدرجة الوعي الحقوقي عند الشابة السعودية,فقد تبين من نتائج الدراسة أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزي إلي كل من المستوي الجامعي ,نوع الكلية ,مستوي تعليم الأب والأم ,والعادات والتقاليد ,والعمر والمكانة الاجتماعية ,والدخل ,وعدد الاخوة ,ونوعية السكن.([1])

2- دراسة زين محمود العقايلة (2010):

تهدف الدراسة إلي التعرف علي حقوق المرأة العاملة في قانون العمل الأردني والإماراتي من خلال مناقشة حقوق المرأة العاملة في الأردن ,وانتهي الباحث إلي ضرورة إضافة مادة إلي قانون العمل ينص علي مبدأ المساوة بين الرجل والمرأة وخاصة مبدأ الأجور .([2])

3-discussion Report online Women and Human Right

والواجبات.كما يهدف إلى إلهام جيل من النساء للعمل معا .وتحقيق المساوة بين الجنسين والعدالة .([3]).

[1] – الرويلي ,نورة بنت مفلح , 2008 ,العوامل المؤثرة بوعي الشابة السعودية بحقوقها ,دراسة استطلاعية علي عينة من طالبات جامعة الملك سعود في مدينة الرياض ,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية الآداب , قسم الدراسات الاجتماعية ,جامعة الملك سعود .ص165.

[2] – العقايلة ,زين محمود,2010,حقوق المرأة العاملة دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ,جامعة الإمارات المتحدة ,مجلة الفكر العدد8 .ص407.

[3] – Report discussion online,2010, Women and Human Right

4- دراسة أمنان بنت محمد تلمساني(2011):

تهدف الدراسة إلي التعرف علي حقوق المرأة العامة ,وخاصة حق المرأة الإنساني وحقها الديني وحقها في العمل والكسب وكذلك حقوقها الاجتماعية والتعرف أيضاً علي الحقوق الخاصة الذي يتمثل في حقها كأم وحقها كزوجة وحقها كبنت وحقها كعاملة .والتعرف علي أهمية وأثر الوعي المرأة بحقوقها وواجباتها,وتبين من نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين العومل الديموجرافية وبين متغيرات الدراسة ([1])

5- انتصار بنت صالح أحمد الحلبي (2015):

تهدف الدراسة الكشف عن وعي المرأة السعودية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها علي مسؤوليتها الاجتماعية وذلك من خلال الكشف عن العلاقة بين وعي المرأة السعودية بحقوقها والتعرف علي مستوي هذا الوعي وتبين من نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط طردي بين محاور استبيان وعي المراة بحقوقها ومحاور استبيان المسؤلية الاجتماعية وبعض متغيرات الدراسة عند (مستوي دلالة 0.01)(و0.05.)([2]).

المحور الثالث :دراسات تناولت الوعي بشكل عام :

***M*oderated by the Office of the High Commissioner for Human Rights.p1-26**

[1] - تلمساني,أمنان بنت محمد ,2011 ,أهمية وعي المرأة بحقوقها وواجباتها,باحثان لدراسات المرأة ,الرياض ,جامعة أم القري,
www.bahethat.com

[2] - الحلبي ,انتصار بنت صالح أحمد,2015 ,وعي المرأة السعودية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها علي مسئوليتها الاجتماعية ,جامعة أم القرى,كلية التصاميم قسم السكن وإدارة المنزل , رسالة دكتوراه غير منشورة .ص6-ص10

1- دراسة كلاكستون:Claxton(2010):

هدفت الدراسة إلي التعرف علي العلاقة بين مدي وعي مديري المدارس بجورجيا في الولايات المتحدة الامريكية لقوانين الإعاقات ,والممارسات في ضبط الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ,ركزت الدراسة علي دراسة السياسات التشريعية لتعليم الأفراد والأجراءت الخاصة ببرامج التعليم وبرامج ضبط السلوك وتقيمة ,استخدام الباحث)وهي اختبار من قانون المعاقين Robertson, 1996 أداة روبرتسون المسحية (لعام 1997 وكشفت الدراسة أن مديري المدارس من ذوي الخبرة الطويلة والمديرين الخاضعين لبرنامج تدريبي لديهم معرفة أكبر بقانون المعاقين .وتبين من نتائج الدراسة أن متغيرات العمر والنوع والتعليم لم يكن لها تاثير في الدراسة ([1])

2- دراسة رجب علي بن علي بن عبيد العويسي (2011)

هدفت الدراسة إلي التعرف علي مدي وعي المعلمين بالقوانين واللوائح والتشريعات التي تنظم عمل المعلم في عمان ,شملت عينة الدراسة علي 814 فرداً من المعلمين ,والمعلمين الأوائل والمشرفين التربوين ,ومدير المدارس

---

[1] - 42-Claxton, C.W,2010,The . relationship between principles ,Knowledge of disability law and their disciplinary practices in Georgia elementary schools (doctoral dissertation) and theses database (umi No- 3041643)

والمشرفين الادارين والباحثين القانونين ,كشفت الدراسة عن أن جميع عينة الدراسة بدون استثناء يرون اهمية الوعي القانوني للمعلمين .([1])

3- دراسة مريم بنت سالم بن محمد المنذري(2011)

هدفت الدراسة إلي التعرف علي مستوي الوعي القانوني لدي شاغلي الوظائف الإشرافية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان ,وتحديد الفروق بأختلاف متغيرات الدراسة وهي النوع ,والمؤهل التعليمي ,والمسمي الوظيفية وسنوات الخبرة ,وذلك لرفع مستوي الوعي بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم الأداة في شكل اختبار , وكشفت الدراسة عن أن مستوي الوعي القانوني لدي عينة الدراسة كان متوسط ,وبالنسبة لمتغيرات النوع والمؤهل

العلمي لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة .([2])

4-دراسة صالحةعبد الله عيسان, علي مهدي كاظم (2012):

استهدفت الدراسة معرفة الوعي القانوني لدي المعلمين في سلطنة عمان ومعرفة مدي تأثرهما بمتغير النوع وعدد سنوات الخبرة وبلغ حجم العينة 172معلماً ومعلمة كشفت نتائج الدراسة أن مستوي الوعي لدي المعلمين منخفض ([1])

---

[1] -ا لعويسي ,رجب بن علي ابن عبيد,2012 ,الوعي القانوني للمعلمين : إطار منهجي حول دور القانون في تعزيز السلوك المهني الإيجابي,ابو ظبي ,دار الكتاب. ص63-ص65.

[2] - المنذري ,مريم بنت سالم بن محمد ,الوعي القانوني لشاغلي الوظائف الإشرافية بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان ,رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة السلطان قابوس ,سلطنة ,عمان ,2011.ص123-ص131.

5- دراسة ساباريا- كي K,Supriya:

واستهدفت الدراسة معرفة الجوانب القانوني في ممارسة التمريض بين الممرضات في منطقة بالاكاد ولاية كيرالا .والعلاقة بين الوعي القانوني والمتغيرات الشخصية الاجتماعية .اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي ,وأعتمدت علي عينة عشوائية عددها 600ممرضة كما اعتمدت علي الاستبيان .وتبين من نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين الوعي القانوني ومتغير العمر وكان الارتباط طردي .([2])

6-دراسة:مانجولا ديفيو ورانجيثاماني V Manjule devi & Ranijihaman

وتهدف الدراسة إلي توعية أكبر جزء من النساء اللواتي يشكان أكبر قطاعات المجتمع ويعانون في المجتمع ,فانهم مطالبون بمعرفة حقوقهم واستحقاقها فقد تم أخذ عينة عددهم 200 من المدرسات ,وذلك عن طريق المسح بالعينة الطبقية وكشفت الدراسة عن أن هناك حاجة إلي نشر الوعي بين المدرسات ,كما تبين أن هناك فرق في وعي المدرسات الحضر عن الريف فقد ارتفعت نسبة الحضر عن الريف ([3])

---

[1]- عسيان ,صالحة عبد الله , كاظم, علي مهدي ,الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون لدي المعلمين في سلطنةعمان ,كلية التربية ,جامعة السلطان قابوس ,2012.ص186.

[2] - K,Supriya,2014, legal awareness practicing Nurses working in selected private Hospitals of Kerala, international journal of innovative research and development,v7,pp2277-8160

[3] - V Manjule devi & Ranijihaman ,Study of legal awareness Among woman teachers, international Journal of Granthaalayah,2017,pp

تعليقا علي الدراسات السابقة:

لعل تعدد الدراسات السابقة يكشف عن أهمية موضوع الدراسة وما حظي به من أهتمام الباحثين .ومن خلال العرض السابق يمكن استخلاص مايلي :

عرضت الباحثة (18)دراسة اجريت دراستان فقط في المجتمع المصري واربع درسات أجنبية في دول مختلفة ,أما باقي الدراسات فهي في الأردن والسعودية وعمان وسوريا. الأمر الذي يوضح لنا غياب الدراسات في المجتمع المصري .

-اجريت الدراسات علي فئة معينة ولم تجري علي فئة الطلبة .

-استفادت الباحثة بالدراسات السابقة في العديد من الجوانب النظرية وخاصة معرفة معوقات الوعي .

اعتمدت بعض الدراسات السابقة علي بعض المعالجات الأحصائية وقد استفادت الباحثة من هذه المعاملات .

سادساً:إجراءات المنهجية للدراسة :

تعتمد الدراسة علي عدة إجراءات وهي تتمثل في :

1-مجالات الدراسة :

المجال الجغرافي :

يتحدد المجال الجغرافي في جامعة سوهاج .

2393-8404.

المجال البشري :

يتحدد المجال البشري في طلبة جامعة .من (كلية الآداب والتربية والتجارة والعلوم والهندسة والطب البيطري والطب البشري والزراعة)

المجال الزمنى:

تم تحديد الفترة الزمنية بداية من شهر يناير حتى نهاية شهر مارس عام 2017

2- منهج الدراسة :

تعتبر الدراسة الراهنة دراسة وصفية اعتمدت علي منهج المسح الاجتماعي ,ويعد المسح أحد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية([1]) ويهدف المسح الاجتماعي عادة إلي وصف خصائص الجماعات المختلفة والتعرف علي مشاعرهم واتجاهاتهم حول المسائل المختلفة ([2]) وكان المسح الاجتماعي عن طريق العينة ,واعتمدت الباحثة علي العينة العشوائية ,حيث تم اختيار الطالبات بالطريقة العشوائية من كليات جامعة سوهاج , وذلك باعتبار أن هذا المنهج محاولة منظمة لتحليل وتفسير الوضع الراهن لدراسة العلاقة بين البيئة الاجتماعية والوعي القانوني للمرأة .

3- أدوات جمع البيانات:

---

[1] – حسن, عبد الباسط محمد , 1998,اصول البحث الاجتماعي ,القاهرة :مكتبة وهبي ,ط الثانية عشر,ص221.

[2] – لطفي, طلعت إبراهيم ,2005, اساليب وادوات البحث الاجتماعي ,القاهرة:مكتبة غريب ,ص88

تعد استمارة الاستبيان (Questionnaire) هي الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها لجمع البيانات فالاستبيان هي عبارة عن مجموعة من الاسئلة المكتوبة يتم توجيهها للمبحوثين من من طالبات الجامعة. ويهدف الاستبيان إلي التعرف علي المعتقدات الشخصية والمشاعر والتوقعات والقيم والاهتمامات والاتجاهات ([1]) فقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في أعداد استمارة الاستبيان الخاصة بالموضوع وقد قسمت الإستمارة علي عدة محاور وهي كالآتي :

1- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة والتي تتمثل في: السن ومحل الميلاد و الكلية والقسم وعدد الأخوة والترتيب بين الأخوة ووظيفة الوالد والوالدة ,نوعية السكن والمستوي التعليمي للوالد والوالدة والحالة الاقتصادية للأسرة.

2- ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني والتي تتمثل في رصد بيانات حول

هل الوعي القانوني يعمل علي زيادة الثقة بالنفس وهل ضعف الوعي القانوني ناتج عن النظام الأبوي وهل هناك علاقة بين ضعف الوعي القانوني والعادات والتقاليد

و العلاقة بين ضعف الوعي القانوني للمرأة وبين تفضيل الذكر عن الأنثى

وهل المرأة السوهاجية مهتمة بالوعي القانوني, هل تمتلك المرأة الشجاعة لمناقشة الحقوق القانونية.؟

3- البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة والتي تتمثل في رصد بيانات

[1] - أحمد,غريب السيد,1999 ,تصميم البحث الاجتماعي :الاسس والاستراتيجات ,الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية ,ط2, ص329.

عن هل التنشئة الأسرية والأصدقاء والمدرسة ووسائل الإعلام دوراً في توعية المرأة بالقوانين .؟

4-مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية ويتمثل في رصد بيانات عن معرفة مالها وما عليها من حقوق في الخطبة وأركان الزواج الحقوق المالية للزوجة المتمثلة في الحق في المهر والحق في منزل الزوجية.

5-معوقات توافر الوعي القانوني للمرأة وتتمثل في رصد بيانات عن العادات والتقاليد الظالمة للمرأة والتي تتمثل في الفرح بقدوم الذكر وسيادة الثقافة الذكروية وسيطرة الزوج علي الحقوق المالية للزوجة والجهل وعدم توعية المرأة في المدارس أو الجامعات أو وسائل الإعلام. و ارتفاع تكاليف التقاضي وبطء إجراءات الفصل في الدعاوي سبب من أسباب عدم وعي المرأة بحقوقها القانونية

-حرصت الباحثة علي اتخاذ مجموعة من الإجراءات المنهجية الكفيلة بضمان درجة مناسبة من صدق وثبات البيانات التي تتضمنها صحيفة الاستبيان .

-قامت الباحثة بتطبيق الاستبيان واختبارها علي مجموعة من الطالبات وقد ساعد هذا الاختبار الأولي للاستبيان في إعادة ترتيب بنود الاستبيان وحذف بنود وإضافة بنود أخري وذلك للتأكد من مدي الأتساق الداخلي في بنود الاستمارة .

-كما تم الاعتماد علي معامل الارتباط بيرسون بين بين محاور الدراسة والدرجة الكلية للمقياس وقد جاءت معاملات الارتباط عند مستوي (0.05)و(0.01) الأمر الذي يشير اتساق داخلي بين بنود الاستبيان ولحساب معدل الثبات استخدمت الباحثة طريقة إعادة تطبيق الاستبيان ويقصد به تطبيق الإستمارة مرتين في

فترتين متباعدتين بحيث لايتوقع أن تتأثر الإجابات في المرة الثانية بسبب الذاكرة وإلا لاتصلح هذه الطريقة ,وتعتبر درجة الثبات مرضية إذا كانت بين(0.80-0.90).

- وقامت الباحثة بحساب معامل الثبات" ألفا كرومباخ " Cornbach Alpha لمقياس مدي وعي الطالبات ,وبلغ (0.98) وهي نسبة عالية من الحد المطلوب الأمر الذي يشير إلي أن المقياس يتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات.

- كما راعت الباحثة أن تكون بنود الأستمارة واضحة ولاتعطي أكثر من معني حتي يفهم المبحوث مايريده الباحث .

- استعانت الباحثة بمقياس ليكرت الثلاثي .

4- معالجة البيانات :

بعد الانتهاء من جمع البيانات عن طريق استمارة الاستبيان قامت الباحثة بمراجعة

البيانات وذلك للتأكد من أكتمال البيانات وتم بعدها ادخال البيانات علي برنامج spss وهو برنامج إحصائي لتحليل البيانات ([1]). وهذا البرنامج يعد بمثابة حزمة برامج متكاملة صممت أساساً للتعامل مع تحليل بيانات العلوم الاجتماعية ,هذه

[1] - أحمد ,غريب سيد, تصميم البحث الاجتماعي :الاسس والاستراتيجات,مرجع سابق ,ص328

البرامج تتيح الكثير من المرونة في تشكيل البيانات ويمد الباحث بعدد لابأس به من الطرق الإحصائية الأكثر شيوعاً في مجال العلوم الاجتماعية ([1]).

مجتمع الدراسة :

تألف مجتمع الدراسة من طالبات جامعة سوهاج حيث تم اختيار عينة الدراسة من ثماني كليات وهي (كلية الآداب والتربية والتجارة والعلوم والهندسة والطب البيطري والطب البشري والزراعة) بجامعة سوهاج والبالغ عددهم (23.240)طالبة طبقاً لإحصائية التقرير السنوي لجامعة سوهاج (2016/2017)([2])

وقد حددت الباحثة حجم العينة من الطالبات وفقاً لمعادلة (ستيفن ثامبسون) وهي كالآتي:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(E^2 \div z^2\right)\right]+E(1-p)\right]}$$

حيث أن:

N:حجم العينة

Z:الدرجة المعيارية المقابلة لمستوي الدلالة (0.95) وتساوى(1.96)

[1]– عبد اللطيف ,عبد الحميد,استخدام الحاسب الآلي في مجال العلوم الاجتماعية ,القاهرة :مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ,كلية الآداب ,جامعة القاهرة ,2000,ص5.

[2] – جامعة سوهاج شئون طلاب المركزية ,بيان إحصائي بأعداد الطلاب المقيدين بكليات الجامعة بسوهاج – انتظام وانتساب موجه في العام الجامعي 2017/2016.

E:نسبة الخطأ وتساوي (0.05)

P:نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50)

$$N=\frac{23240X0.50X(1-0.50)}{23240-1X(0.50)^2/(1.96)^2 +0.50x(1-0.50)=}$$

$$N=\frac{5810}{23239x0.5025/30841+0.25=}$$

$$N=\frac{5810}{15.376}$$

N=377.86

عينة الدراسة :

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية (من كليات جامعة سوهاج) ,وذلك وفقاً لمعادلة تم احتسابها حاسوبياً بالاستناد إلي مراجع إحصائية خاصة بهذا الشأن حيث

بلغ حجم العينة طبقاً لهذه المعادلة (377.86) طالبة من مختلف التخصصات وتم توزيع الاستبيانات من قبل الباحثة , وتم استبعاد سبعة استبيانات

لأنهم غير صالحين للتحليل الإحصائي ,وبالتالي وصل حجم العينة (370) مفردة .

وفيما يلي وصف لخصائص العينة وهي موضحة في الجدول رقم (1) التالي :

جدول (1)

التوزيع التكراري لخصائص أفراد العينة

خصائص العينة	المتغيرات	تكرار	%
متغيرات الدراسة	من18- 20	43	11.7
السن	من20-22	156	42.1
	من22-24	171	46.2
محل الميلاد	ريف	175	47.3
	حضر	195	52.7
الكلية	علوم انسانية	241	65.1
	علوم تطبيقية	129	34.9
عدد الاخوة	واحد	37	10
	اثنين	58	15.7

	ثلاثة	65	17.6
	اربعة	92	24.8
	خمسة	74	2.
	خمسة فأكثر	44	11.9
الترتيب بين الأخوة	الأول	113	30.5
	الاوسط	25	6.7
	الاخير	84	22.8
	قبل الاخير	148	40
وظيفة الوالد	يعمل بالحكومة	158	42.7
	يعمل بالقطاع الخاص	78	21.1
	أعمال حرة	134	36.2
وظيفة الوالدة	تعمل بالحكومة	113	30.5
	تعمل بالقطاع الخاص	95	25.7
	لاتعمل	162	43.8

نوعية السكن	ملك	295	79.7
	إيجار	75	20.3
المستوي التعليمي للوالد	يقرأ ويكتب	28	7.6
	الابتدائية	46	12.5
	الاعدادية	75	20.3
	مؤهل متوسط	105	28.3
	مؤهل جامعي	115	31.1
	فوق جامعي	1	0.2
المستوي التعليمي للوالدة	تقرأوتكتب	54	14.5
	الإبتدائية	25	6.8
	الآعدادية	43	11.7
	مؤهل متوسط	138	37.3
	مؤهل جامعي	108	29.2
	فوق جامعي	2	0.5
الحالة الاقتصادية	مرتفعة	95	25.7
	متوسطة	64	17.3

	ضعيفة	44	11.9
	لاأعرف	167	45.1

توضح بيانات الجدول رقم (1) توزيع مفردات العينة حسب العمر فقد تبين أن النسبة الأعلي من مفردات العينة تقع في الفئة العمرية من (22إلي 24سنة) نسبة 46.2%. أما بالنسبة لمحل الميلاد فقد تبين أن نسبة 52.7% من الحضر وان نسبة 47.3% من الريف ,كما تبين من نتائج الدراسة أن نسبة 65.1 % كانوا من كليات النظرية (علوم إنسانية) أما الكليات التطبيقية (العلوم التطبيقية)فكانت نسبتها 34.9% ,وبالنسبة لعدد الأخوة تين أن ترتيبهم 44.8% من كان عدد أخوته أربعة أشخاص وخمسة اشخاص أي ما يقرب من نصف عينة الدراسة . وأن نسبة 30.5% كان ترتيبهم الأول بين اخواته ,وأن نسبة 42.7% كان والدهم يعمل بالعمل الحكومي وهو مايقرب من نصف عينة الدراسة ,أما بالنسبة لعمل الأم فكانت نسبة 43.8% كانت الأمهات ربات بيوت ,ونسبة 79.9%كان السكن الخاص بهم ملك, أما نسبة 20.3% كان السكن إيجار ,وبالنسبة للمستوي التعليمي للوالد كان بنسبة 31.3% حاصلين علي تعليم جامعي وفوق جامعي ,أما بالنسبة للمستوي التعليمي للأم فكان بنسبة 29.7 % من كن حاصلات علي تعليم جامعي وفوق جامعي , اما بالنسبة للحالة الاقتصادية المرتفعة للاسرة فكانت نسبة 25.7% تمثل أعلي نسبة مرتفعة ,ونسبة 17.3 % تعتبر حالتهم الاقتصادية متوسطة.

مناقشة نتائج الدراسة :

جدول رقم (2)

المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني	2.32	54.19	مرتفعة	2
البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة	2.34	77.41	مرتفعة	1
مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية	2.17	50.48	متوسطة	3
معوقات الوعي القانوني للمرأة	1.51	62.64	منخفضة	4
النتيجة النهائية	2.15		متوسطة	

تشير نتائج جدول (2)أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة الكلي قد بلغ 2.15ويعبر هذا المتوسط عن الوعي المتوسط للمرأة ,حيث بلغ المتوسط الحسابي لارتباط البيئة الاجتماعية بالوعي القانوني للمرأة و بلغ 2.34ويمثل درجة وعي مرتفعة ,ثم يلية ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني للمرأة حيث بلغ

المتوسط الحسابي 2.32 ويمثل درجة وعي مرتفع وأحتل المرتبة الثانية, ويلية مدي وعي المرأة بقانون الاحوال الشخصية ويمثل درجة متوسطة وأحتل المرتبة الثالثة وكان المتوسط الحسابي يمثل 2.17 واخير معوقات الوعي القانون للمرأة وقد أحتل المرتبة الربعة بمتوسط حسابي بلغ 2.15.

تحليل نتائج السؤال الاول :والذي ينص علي ما مدي ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني للمرأة؟

وللإجابة علي هذا التساؤل ,قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لاستجابات افراد العينة والمتعلقة بمدي ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني للمرأة ,وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (3)التالي:

جدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ودرجة الوعي

لأرتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني للمرأة

ارتياط االعادات والتقاليد بالوعي بالقانوني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
1-هل الوعي القانوني يعمل علي زيادة الثقة؟	2.39	850	مرتفة	4
2-هل ضعف الوعي القانوني ناتج عن النظام الآبوي	2.00	888	متوسطة	6
3-هل هناك علاقة بين ضعف الوعي القانوني والعادات والتقاليد؟	2.40	708	مرتفعة	3
4-هل هناك علاقة بين ضعف الوعي القانوني للمرأة وبين تفضيل الذكر عن الأنثى ؟	2.16	909	متوسطة	5
5-هل المرأة السوهاجية مهتمة بالوعي القانوني ؟	2.46	607	مرتفعة	2
6-هل تمتلك المرأة الشجاعة	2.53	551	مرتفعة	1

ارتياط االعادات والتقاليد بالوعي بالقانوني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
لمناقشة الحقوق القانونية ؟				

تشير نتائج جدول (3) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة الكلية قد بلغ (2.32), وانحراف معياري(56.19) ويعبر هذا المتوسط عن درجة وعي مرتفعة , حيث جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص علي " هل تمتلك المرأة الشجاعة القانونية لمناقشة الحقوق القانونية " في المرتبة الأولي بمتوسط حسابي (2.53) ,ويرجع ذلك إلي سيادة ثقافة العيب في مجتمنا والمبنية علي عادات وتقاليد موروثه .ويتفق ذلك مع مع نتائج دراسة "هند مفلح" أن المرأة ليس لديها القدرة علي مناقشة الحقوق القانونية ([1])

كما جاءت الفقرة رقم (5)والتي تنص علي "هل المرأة السوهاجية مهتمة بالوعي القانوني "في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي(2.46) ,وقد يرجع ذلك إلي عدم التمييز بين ما هومن أحكام الشريعة الاسلامية السمحه وبين ماهو موروث من العادات والتقاليد الموروثه بسبب الجهل وعدم الإطلاع .والجهل بحقوقهن وما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

واحتلت الفقرة (3) والتي "تنص علي هل هناك علاقة بين ضعف الوعي القانوني والعادات والتقاليد للمراة "المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي(2.40) ,ويرجع ذلك إلي

[1] – البريزات ,هند مفلح سليمان , وعي المرأة الريفية الأردنية بحقوقها القانونية,مرجع سابق ص90

أن هناك بعض العادات والتقاليد التي مازالت موجوده في المجتمع السوهاجي التي ترسم دور الرجل ليتمكن من فرض سيطرته علي المرأة باعتبار ان المرأة تابعه له .

وتليها الفقرة (1) والتي تنص علي" هل الوعي القانوني يعمل علي زيادة الثقة"وقد احتلت المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي(2.39). وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة " هند مفلح" فقد تبين من دراستها أن الوعي القانوني يعمل علي زيادة الثقة بالنفس([1])

بينما جاءت الفقرة رقم (4) والتي تنص علي "هل هناك علاقة بين ضعف الوعي القانوني للمرأة وبين تفضيل الذكر عن الأنثي "المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي(2.16) ,مازالت هذه العادات موجودة بالفعل وههو تفضيل المولود الذكر عن الانثي .

بينما جاءت الفقرة (2)والتي تنص علي "هل ضعف الوعي القانوني يرتبط بالنظام الأبوي "المرتبة السادسة بمتوسط حسابي(2.00) ,وترجع الباحثة ذلك إلي أن المجتمع السوهاجي يرتبط بالنظام الأبوي وبتدخل الأباء في بعض أمور حياتهم الخاصة بهم,و تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج "هند مفلح"أن هناك علاقة بين العادات والتقاليد وبين الوعي القانوني حيث أن المجتمع الاردني مازال مسيطر عليه العادات والتقاليد كما أن هناك بعض العادات والتي منها تفضيل الذكر عن الأنثي.([2])

[1] – المرجع السابق ,نفس الصفحة .

[2] – المرجع السابق ,ص91.

ويتتفق ذلك مع دراسة منظمة الاتحاد العام النسائي بعنوان "معرفة المرأة بحقوقها القانونية والاجتماعية ودور الموروث الشعبي فيه"([1]) حيث أكدت الدراسة أن ولادة الذكر هو الأفضل, هذا وقد تبين أن نسبة 42.9% من النساء يفضلن أن يكون الطفل الأول ذكر , بل يشعرن بالحزن إذا كان المولود أنثي , كما هو الحال في المجتمع السوهاجي حيث يفضل المجتمع الذكر عن الأنثي .وتري الباحثة أن ما يجري في المجتمع من أحداث مثل وعيهم بأشياء أو أمور معينة تؤدي إلي زيادة الثقة بالنفس وأن ضعف الوعي القانوني الذي يرجع إلي النظام الأبوي وتفضيل الذكر عن الأنثي سواء كان ذلك في المجتمع السوهاجي أو المجتمع الأردني أنما يرجع ذلك إلي العادات والتقاليد التي تسود هذه المجتمعات , وهذا ما تشير إليه النظرية البنائية الوظيفية إن وعي البشر هو أساس سائر الأحداث الاجتماعية والوعي بالنسبة لهم يعني الروح أحياناً والعقل أحياناً أخري ([2])

نتائج السؤال الثاني : ما العلاقة بين البيئة الاجتماعية والوعي القانوني للمرأة؟:

في ضوء معالجة البيانات إحصائيا توصلت الباحثة إلي ما يلي :

جدول رقم (4)

[1] -- منظمة الاتحاد العام النسائي ,2006, معرفة المرأة بحقوقها القانونية والاجتماعية ودور الموروث الشعبي فيها,مرجع سابق .

[2] – أوليدوف,أ.ك., 1982 :الوعي الاجتماعي,مرجع سابق ص 8.

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ودرجة الوعي لأرتباط البيئة الاجتماعية بالوعي القانوني للمرأة

البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
1-هل للتنشئة الأسرية دور في الوعي القانوني ؟	2.12	364	متوسطة	3
2هل للمدرسة دوراً في الوعي القانوني ؟	2.33	859	مرتفعة	2
3-هل للأصدقاء دوراً في الوعي القانوني ؟	2.63	605	مرتفعة	1
4-هل وسائل الإعلام لها دوراً في توعية المرأة بالقوانين؟	2.33	874	مرتفعة	2

يتضح من الجدول رقم (4) أن الأسرة تعد أول جماعة إنسانية يتعامل معها الفرد فهي الاطار المرجعي الذي الذي يتلقي فيه الفرد اسس التنشئة الاجتماعية الاجتماعية التي تشكل حياة الفرد , وهذا ما تشيرإليه نتائج جدول (4) أن

المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة الكلي قد بلغ 2.34ويعبر هذا المتوسط عن درجة وعي مرتفعة,و تبين من الفقرة رقم (3) والتي تنص علي "هل للأصدقاء دوراً في الوعي القانوني للمرأة " احتلت المرتبة الأولي بمتوسط حسابي(2.63) , أن جماعة الاصدقاء لها من المميزات التي تجعلها تكسب أفرادها مجموعة الخبرات التي لم يتعلمها داخل اسرته ولا في المدرسة .ويعني هذا أن لجماعة الاصدقاء اثراً كبيراً علي سلوك الفرد قد يفوق أثر المنزل أو المدرسة ويتأثر هذا السلوك بنوع العلاقات القائمة بين جماعة الرفاق بالعادات والتقاليد التي تفرضها الجماعة علي أفرادها,وترجع أهمية هذه الصحبة إلي أنها تهيىء للفرد الجو المناسب للمعاملات الاجتماعية وتنمي روح الانتماء وتبرز مواهبة الاجتماعية ([1]). وتري الباحثة أن لهذه الجماعة دوراً كبيراً في الحياة بصفة عامة لما لها من تأثير علي أعضائها وبالنسبة لموضوع الوعي القانوني قد يكون لها دوراً في توعيتهم بالحقوق القانونية أو الوعي القانوني لهم .

كما جاءت الفقرة رقم (2)والتي تنص علي " هل للمدرسة دوراً في الوعي القانوني "فقد تبين أن درجة الوعي مرتفعة , احتلت"المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.33) وهذا ما اكده" صلاح الدين شروخ " حيث يري ان المدرسة هي المؤسسة التي أنشاها المجتمع لتبادل حاجة من حاجاته الأساسية وهي تطبيع أفراده تطبيعاً اجتماعياً ,ليجعل منها اعضاء صالحين ,كما إنها مؤسسة أنشأها المجتمع لتربية وتعليم .الصغار نيابة عن الكبار الذين شغلتهم الحياة ,بالإضافة إلي تعقد وتراكم الثقافة . فالمدرسة لها دور هام بعد البيئة الاسرية فهي التي تلقن الانسان من معلومات عن طريق المناهج الدراسية ,وعن طريق المدرسين فالمدرسة سلاح ذو

[1] – نعيمه ,محمد محمد ,2002,التنشئة الاجتماعية وسمات الشخصية ,دار الثقافة العلمية ,الاسكندرية,,ص29

حدين فعن طريق المدرسة والمناهج الدراسية من الممكن توعية الطلبة والطالبات بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ,أو قد يكون لها دور سلبي فلا تهتم بدور التوعية([1]).

وتبين من الفقرة رقم (4) "هل وسائل الإعلام لها دور في توعية المرأة بالقانون" احتلت"المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.33) , يمثل الإعلام عنصرًا مؤثرًا في حياة المجتمعات باعتباره الناشر، والمروج الأساسي للفكر والثقافة، ويسهم بفاعلية في عملية تشكيل الوعي القانوني و الاجتماعي للأفراد إلى جانب الأسرة والمؤسسات التعليمية والمؤسسات المدنية؛ بل إنه في كثير من دول العالم أحد منتجي الثقافة عن طريقه التفاعل والتأثيرالإنساني المتبادل. وهذا ما أكدته "هند مفلح "في دراستها عن وعي المرأة الريفية الأردنية بحقوقها القانونية أن أحد معوقات الوعي القانوني للمرأة هوقصور وسائل الاعلام في توعية المرأة بحقوقها القانونية .([2]),ويتفق ذلك مع دراسة كل من وبرافابتي جيور وخالد جمال" أن هناك علاقة بين شبكات الاتصال وسائل الاعلام والوعي القانوني فأن وسائل الإعلام ووسائل الإتصال لها قوة مؤثرة في التأثير علي الأفراد والجماعات وفي عملية النقل الفكري والثقافي بين الاجيال . ([3]) وتري الباحثة أن لوسائل الاعلام قد يكون لها

---

[1]– شروخ, صلاح الدين ,2004, علم الاجتماع التربوي ,دار العلوم للنشر والتوزيع,ص56.

[2] – البريزات ,هند مفلح سليمان ,2009, وعي المرأة الريفية الأردنية بحقوقها القانونية, مرجع سابق ص 96.

[3] – Pravabati Guru, Legal Awareness,Hubris for women to combat violenc, Op Cit,2015,pp231-223

– أحمد ,خالد جمال ,2017 الوعي القانوني للمرأة بين الواقع والمأمول ,مرجع سابق ,ص 114-ص115.

من الاهمية من دوراً كبيراً في توعية المرأة قانونياً حتي لاتقع فريسة ظلم وسيطرة الرجل

واخير تبين من الفقرة رقم (1) والتي تنص علي"هل للتنشئة الأسرية دور في الوعي القانوني احتلت".المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي(2.12) وتتفق نتائج هذه الدراسة مع "انتوني جيدنز"حيث يؤكد أن التنشة الاجتماعية هي أداة لنقل الثقافة إلي الطفل ومنها قوانين الاسرة وما للفرد من حقوق وواجبات, فنظرة الطفل إلي الميراث والقانون تكون من وجهة نظر اسرته ,بالإضافة إلي ما تسمح به الاسرة من حريات لآبنائها من مناقشة وحوار وإبداء الرأي وتقبل رأي الأخرين أو العكس ,ومن ثم تعلمهم كيفية المطالبة بالحقوق. ([1])وتري الباحثة أن الأسرة بأعتبارها احد أركان التنشئة الاجتماعية لها دوراً هام في الوعي القانوني للمرأة . وتؤكد" بداوي مسعودة " في دراستها عن المعاملة الوالدية ومشكلات المراهقين , أن الأسرة هي المدرسة الأولى التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية والتطبيع الاجتماعي للفرد، وتؤثر في حياته وطريقة تعامله مع المجتمع وتوافقه معه، وتعتبر الأسرة في موضوعات التنشئة الاجتماعية المكون الأساسي لشخصية الفرد.([2]).

ومن هنا تري الباحثة أن كلاً من الأسرة والمدرسة وللأصدقاء ووسائل الإعلام لها تأثير مباشر علي الوعي القانوني للمرأة حيث تستمد المرأة وعيها من البيئة الاجتماعية المتمثلة في الأسرة والمدرسة وجماعة الأصدقاء ووسائل الإعلام ,ويتفق ذلك مع التفاعليون فهم يروا أن الناس هم الذين يصيغون الحقائق الاجتماعية

[1] – جيدنز, انتوني , 2005, علم الاجتماع مع مدخلات عربية , ترجمة فايزالصباغ، ط 4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,ص 98.

[2] – مسعودة, بداوي,2009 ,أساليب المعاملة الوالدية ومشكلات الأبناء المراهقين: دراسة ميدانية – في الجزائر العاصمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر, ص43.

لتفسير ما يحدث في العالم الذي يعيشون فيه .وفي هذا يري الفيلسوف الاجتماعي" الفريد شوكز" Schutz. A أن الناس يستمدون الحقائق من خبرة الحياة اليومية التي يعيشونها عن طريق النشاط العقلي وذلك علي اعتبار أن هذه الحقائق تعد من صنع العقل البشري .([1]) و تتكون هذه الحقائق في رأي الباحثة من البيئة الاجتماعية والتي تتمثل في الأسرة والآصدقاء ووسائل الإعلام .

نتائج السؤال الثالث :ما مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية:

ولمعرفة مدي وعي المرأة بقانون الاحوال الشخصية قامت الباحثة بإجراء بعض المعالجات الإحصائية والتي كانت نتائجها كالأتي :

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ودرجة الوعي

لأرتباط مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية

مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
مقدمات الخطبة:	*2.46*	*0.743*		
1-هل تعلمي أن الخطبة ليس ركن من أركان الزواج؟			مرتفعة	5

[1] - Jonalthan H.Turner,1982,The structure of sociological Theory ,Illinois:The Dorsey Press,P340.

مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
2--هل تعرفي أنه يمكن الرجوع أو العدول عن الخطبة باتفاق بين الطرفين ؟	2.02	0.695	متوسطة	25
3- هل تعرفي أنه في حالة العدول عن الخطبة من طرفك لابد من رد الهدايا ؟	2.04	0.907	متوسطة	23
4- هل تعرفي أن من أركان عقد الزواج القبول والإيجاب ؟	2.8	0.939	متوسطة	19
5- هل تعرفي أن توثيق عقد الزواج ركن من أركان الزواج ؟	2.39	0.769	مرتفعة	6
6- هل تعلمي أنه لابد من توثيق عقد الزواج سواء كان من موظف مختص أو من الشهر العقاري ؟	2.18	0.746	متوسطة	13
7- هل تعلمي أنه لابد من أن تحتفظي بنسخة من عقد الزواج ؟	2.35	0.877	مرتفعة	9
8- هل تعرفي أن هناك ما يسمي في عقد الزواج شروط الصحة	2.70	0.61	مرتفعة	3

مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
9- هل تعرفي يعني إيه شروط النفاد ؟	2.33	0.589	مرتفعة	10
10- هل تعرفي يعني ايه شروط اللزوم ؟	2.71	0.576	مرتفعة	2
11- هل لديكي معرفة أن هذه الشروط لا تمنع صحة العقد ؟	2.58	0.658	مرتفعة	4
12- هل تعرفي أن لابد من بلوغ السن القانوني لتوثيق عقد الزواج منذ صدور القانون بلوغها 18 سنة ؟	2.38	0.829	مرتفعة	7
13- هل تعلمي أن القانون يلزم عدم عقد الزواج إذا كان احد الطرفين أقل من 18 سنة؟	2.03	0.906	متوسطة	24
14- هل تعلمي أن القانون يعاقب الشخص الذي يوثق الزواج سواء كان عقاب تأديبا أو اجتماعياً إذا كان احد الطرفين اقل من 18 سنة ؟	1.9	0.628	منحفضة	27
15- هل تعرفي أنه لابد من أجراء الفحص الطبي للطرفين قبل الزواج وانه يعاقب الشخص الذي يوثق عقد الزواج إلابعد ظهور نتيجة الفحص الطبي ؟	2.14	0.684	متوسطة	14
16- هل تعلمي أن الزوج لابد أن يقر بحالته	1.89	0.58	متوسطة	30

مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
الاجتماعية بمعني أنه إذا كان متزوج لابد أن يقر بزواجه وان يحدد عدد زوجاته وأولاده ومحل إقامتهم؟				
17- هل تعلمي أن الزوج الذي يدلي ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية يتم حبسه لمدة ستة شهور وأن الموظف الذي إذ لم يبلغ عن حبس الزوج قد يفصل من عمله؟	2.19	0.515	متوسطة	12
18- هل تعلمي أن الغرض من هذا القرار هو تمكين الزوجة الأولي من طلب الطلاق بسبب الزواج من أخري دون علمها ؟	2.09	0.384	متوسطة	18
19- هل تعلمي أن من شروط عقد الزواج الجديد أنه تنص المادة 33 من لائحة المأذونين علي وجوب أن يبصر المأذون الزوجين أن هناك شروط معينة منها : أنه لابد من عدم اقتران الزوج بأخرى إلا بإذن كتابي من الزوجة	2.10	0.375	متوسطة	17
الحق في المهر : 20- هل تعلمي أن المرأة لها نصف المهر إذا طلقت دون الدخول بها ؟	1.92	0.325	متوسطة	29

مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
21- هل تعلمي أن هناك مقدار للمهر؟	1.97	0.628	متوسطة	28
22- هل تعلمي أن يسقط نصف المهر إذا حدثت الفرقة بالطلاق أو الفسخ بعد العقد وقبل الدخول الحقيقي بسبب يرجع إلي الزوج ويكون النصف الآخر للزوجة تعويضاً عن الفرقة التي أضرت بها دون خطأ من جانبها ؟	1.88	0.426	متوسطة	31
23- هل تعلمي أنه يسقط المهر في الأحوال التالية :إذا أبرت الزوجة زوجها من المهر كله قبل الدخول بها ؟	2.17	0.464	متوسطة	15
حق الزوجة في منزل الزوجية : 24- هل تعلمي أن نفقة الزوجية وهي ما يقصد به من غذاء وملبس ومسكن وعلاج كل ذلك واجب علي الزوج.	2.36	0.560	مرتفعة	8
25- هل تعرفي أنه لا تسقط النفقة بسبب مرض الزوجة وكذلك بسبب خروجها للعمل سواء كان بعد الزواج أو قبله ؟	*2.05*	*0.577*	متوسطة	22
26- هل تعلمي أن هناك تقدير للنفقة الزوجية وذلك طبقاً لقانون 25المادة 16 سنة 1929 علي أن تقدر النفقة الزوجية بحسب حال الزوج وقت استحقاقها يسراً وعسراً ؟	*2.01*	*0.394*	متوسطة	26

مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
27- هل تعلمي أنه في حالة النزاع علي دخل الزوج المدعي عليه يجب علي ا لمحكمة أن تطلب من النيابة العامة إجراء التحقيق الذي يمكنها من بلوغ هذا التحديد ؟	2.77	*0.611*	مرتفعة	1
28- هل تعرفي يجوز الحجز علي المرتبات والأجور والمعاشات وفاء لدين النفقة ولا يجوز الحجز علي أكثر من 50%	*2.06*	*0.407*	متوسطة	21
29- هل تعلمي إعفاء الزوجة من دعاوي النفقات من كافة الرسوم القضائية	2.20	0.545	متوسطة	11
30- هل تعلمي أنه إذا أمتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم النهائي بالنفقة وثبت للمحكمة قدرته علي الوفاء حكمت المحكمة بحبسه؟	2.07	0.36	متوسطة	20
31-هل تعلمي أنه في حالة التزاحم بين الديون تكون الأولوية لديون نفقة الزوجة	2.12	0.364	متوسطة	16

تبين من نتائج الدراسة في الجدول (رقم4) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة الكلية قد بلغ(2.17) وأنحراف معياري (50.48) ويعبر هذا المتوسط عن درجة وعي متوسط,حيث جاءت الفقرة رقم(27) والتي تنص علي" هل تعلمي أنه في حالة النزاع علي دخل الزوج المدعي عليه يجب علي ا لمحكمة أن تطلب من

النيابة العامة إجراء التحقيق الذي يمكنها من بلوغ هذا التحديد "في المرتبة الأولي بمتوسط حسابي, (2.77) وجاءت الفقرة رقم (10) والتي تنص علي هل تعرفي يعني ايه شروط اللزوم ؟والتي احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.71),بينما جاءت الفقرة رقم (8) والتي تنص علي "هل تعرفي أن هناك ما يسمي في عقد الزواج شروط الصحة" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.70).كما جاءت الفقرة (رقم 11) والتي تنص علي" هل لديكي معرفة أن هذه الشروط لا تمنع صحة العقد ؟"وقد احتلت المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.58) وجاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص علي "هل تعلمي أن الخطبة ليس ركن من أركان الزواج"واحتلت المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.46),واحتلت الفقرة رقم (5) والتي تنص علي "هل تعرفي أن توثيق عقد الزواج ركن من أركان الزواج"المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (2.39),كم جاءت الفقرة رقم (12) والتي تنص علي "هل تعرفي أن لابد من بلوغ السن القانوني لتوثيق عقد الزواج منذ صدور القانون بلوغها 18 سنة "وقد احتلت المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (2.38).والفقرة رقم 24والتي تنص علي " هل تعلمي أن نفقة الزوجية وهي ما يقصد به من غذاء وملبس ومسكن وعلاج كل ذلك واجب علي الزوج."قد احتلت المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي "(2.36",وجاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص علي " هل تعلمي أنه لابد من أن تحتفظي بنسخة من عقد الزواج "وقد احتلت المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (2.35) اما الفقرة رقم (9)والتي تنص علي"هل تعرفي يعني إيه شروط النفاد"احتلت المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (2.33).أما بالنسبة للفقرا ت كلها جاءت بمتوسط حسابي متوسط.

2.02,2.04,2.8,2.18,2.03,1.9,2.14,1.8,2.19,2.09,2.10,1.92,
1.91.88,2.17,*2.05,2.06,2.20,2.07,2.12*

,وهذا ما اكده عبد الوهاب خلاف" بأنه إذا فسخت الخطبة سواء كان بسبب عدول الخاطب أو المخطبوبة أو عدولهما معاً فإن ما قدمه الخاطب من المهر له الحق في استرداده فإن كان قائماً يجب رده اليه بعينه وعما كان هالكاً أو مستهلكاً يجب رد مثله ([1]) وتتفق هذه النتيجة مع ما وصلت اليه "هند مفلح " في دراستها عن "وعي المرأة الريفية بحقوقها القانونية " حيث ذهبت إلي أن القانون الاردني أجاز لكل من الخاطب والمخطوبة أن يتراجعا أحدهما عن الخطبة إذا لم يجد في الطرف الأخر الشخص المناسب.([2])

ويؤكد "فتوح عبد الله الشاذلي" أن الخطبة ليست ركناً من أركان الزواج، ولا هي شرط من شروط صحته، فلو تم الزواج من دون خطبة العقد صحيحاً. وقد قررت محكمة النقض أن الخطبة ليست إلا تمهيداً لعقد الزواج أو وعداً بالزواج لا يقيد أحداً من المتواعدين. ومع ذلك يفضل اللجوء إليها لتحقيق الغاية منها، وهي إتاحة الفرصة لكل طرف من الطرفين للتعرف على الآخر حتى يقدم على الزواج عن معرفة حقيقية فيحدث التوافق وتتأكد المودة. ويري أنه يجوز العدول عن الخطبة باتفاق الطرفين أو بناءاً على رغبة أحدهما، لكن العدول عن الخطبة لغير مصلحة ظاهره مكروه لما فيه من عدم الوفاء الوعد. وفي حالة العدول عن الخطبة يجب رد المهر بعينه إن كان قائماً أو رد مثله أو قيمته يوم تقديمه إن كان قد هلك أو

[1] – خلاف ,عبد الوهاب,1990, احكام الاحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية ,ط2 دار القلم للنشر والتوزيع ,الكويت,ص21

[2] – البريزات ,هند مفلح سليمان ,2009, وعي المرأة الريفية الأردنية بحقوقها القانونية,مرجع سابق .ص83

استهلك. كما يجب رد الهدايا إن كانت موجودة، رضاء أو قضاءً، أما إن كانت قد هلكت أو استهلكت، فلا يجب ردها.([1])

أما بالنسبة لأركان الزواج فقد ذكر"عبد الوهاب خلاف "بأنه اقتصر أكثر الفقهاء في بيان أركان الزواج الإيجاب والقبول. ولابد في القبول والإيجاب تحقيق أمرين :أحدهما من حيث صورتها اللفظية والثاني من حيث مادتها واشتقاقهما .

ومن شروط الزواج :للزواج خمسة انواع من الشروط .شروط لانعقاده ,وشروط لصحته ,وشروط لنفاذه ,وشروط للزومه ,وشروط وضعية لسماع الدعوي به قانونا في محامكنا الشرعية المصرية .

وتبين أن أهم شروط الزواج ما يلي:

– بلوغ السن القانونية لتوثيق الزواج: يلزم لتوثيق عقد الزواج منذ صدور القانون رقم 126 لسنة 2008 بلوغ 18 سنة ميلادية كاملة للذكر والأنثى.

– وجوب امتناع الموثق المختص عن توثيق عقد الزواج رسميا إذا كان أحد الجنسين (الذكر أو الأنثى) لم يبلغ السن القانونية وقت التوثيق (18 سنة ميلادية).

– عدم قبول الدعاوى الناشئة عن عقد الزواج إذا كان سن أحد الزوجين أقل من 18 سنة ميلادية كاملة وقت رفع الدعوى.

[1] – الشاذلي,فتوح عبد الله, 2013 ,المجلس القومي للمرأة,حقوق المرأة في مجال الاحوال الشخصية ,احكام الزواج من الوجهة القانونية . متاح علي
http://elmasrenbgd.com/حقوق-المرأة-في-مجال-الأحوال-الشخصية.

– يعاقب تأديبيا وجنائيا الموثق الذي يوثق زواج أي قاصر قبل سن الـ18 عاما، أو من يثبت في وثيقة الزواج سنا غير السن الحقيقية لأحد الزوجين.

– اتمام الفحص الطبي للراغبين في الزواج للتحقق من خلوهما من الأمراض التي تؤثر على حياة أو صحة كل منهما أو على صحة نسلهما، وإعلامهما بنتيجة هذا الفحص.وأوضح أن المطلوب هو إجراء الفحص الطبي ليكون كلا الطرفين على بينة من حالة الطرف الآخر، والمحظور هو توثيق عقد الزواج قبل إجراء الفحص الطبي.

– إقرار الزوج بحالته الاجتماعية: تقرر هذا الشرط بالقانون 100 لسنة 1985 الذي أضاف نص الفقرة الأولى من المادة 11 مكررا للمرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1929، ونصها: "على الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية، فإذا كان متزوجا فعليه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحال إقامتهن، وعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول".

ويعاقب الزوج الذي يدلي ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محال إقامة زوجته أو زوجاته بالحبس مدة لا تجاوز 6 أشهر وغرامة لا تجاوز 200 جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. كما يعاقب الموثق الذي يمتنع عن الإخطار بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على 50 جنيها، ويجوز الحكم بعزله من وظيفته أو وقفه عن عمله لمدة لا تجاوز سنة.

وأكد أن الغرض من هذا الإقرار، تمكين الزوجة الأولى من طلب التطليق بسبب زواج زوجها بأخرى دون موافقتها بعد إثبات الضرر المادي أو المعنوي الذي لحق بها من جراء الزواج الجديد، ولو لم تكن قد اشترطت عليه في عقد زواجها

منه ألا يتزوج عليها، ويكون للزوجة الجديدة التي لم تعلم أن زوجها متزوج بسواها أن تطلب التطليق بعد علمها بذلك.

- شروط خاصة في عقد الزواج الجديد: تنص المادة 33 من لائحة المأذونين على وجوب أن يبصر المأذون الزوجين بما يجوز لهما الاتفاق عليه في عقد الزواج من شروط خاصة، منها:

- من تكون له ملكية منقولات منزل الزوجية.

- من يكون له حق الانتفاع وحده بمنزل الزوجية في حالة الطلاق أو الوفاة.

- عدم اقتران الزوج بأخرى إلا بإذن كتابي من الزوجة.

- رصد مبلغ مقطوع أو راتب دوري يدفعه الزوج لزوجته إذا طلقها بدون رضاها.

- تفويض الزوجة في تطليق نفسها.

وذلك كله فيما يزيد على الحقوق المقررة شرعا وقانونا ولا يمس حقوق الغير، إضافة إلى أن على المأذون أن يثبت ما تم الاتفاق عليه من المسائل السابقة أو أي اتفاق آخر لا يحل حراما أو يحرم حلالا في المكان المعد لذلك بوثيقة الزواج.[1]

وبالنسبة لنتائج الدراسة الخاصة بالحق في المهر :

[1] - خلاف ,عبد الوهاب,1990, احكام الاحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية, مرجع سابق ,ص22.

ويعرف المهر بأنه مقدرا من المال الذي يتعين من الزوج لزوجته تتصرف كيف تشاء وتملكه ملكاً لا يشاركها احد من أقاربه أو أبائها . وهذا حق ثابت للزوج علي زوجته ([1])

اتفق الفقهاء على أن المهر حق واجب للمرأة على الرجل، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ([2])

أما السنة: فقد دلت على ذلك الأحاديث الكثيرة، ومنها:

- أن رسول الله – ﷺ – رأى على عبد الرحمن بن عوف درع زعفران , فقال النبي – ﷺ – : مهيم؟ فقال: يا رسول الله، تزوجت امرأة. فقال: ما أصدقتها؟. قال: وزن نواة من ذهب. فقال: بارك الله لك، أولم ولو بشاة.([3])

فقد أتفقت آراء المذاهب الإسلامية على أن العقد, إذا جرى مع ذكر المهر ، ثم طلق الزوج قبل الدخول والخلوة سقط نصف المهر ، وإذا تم العقد بدون ذكر المهر فلا شيء لها إلا المتعة ، فأن لم يكن الزوج قد دفع لها مهراً وطلقها قبل الدخول فعليه أن يدفع لها نصف المهر وإن كان قد دفعهُ كاملاً أستعاد نصفهُ.

---

[1] – احمد ,جرادات صالح , 2000, حقوق المرأة في الإسلام ,مطبعة الروزنا ,أربد ,الأردن, ص 98.

[2] – سورة النساء: أيه رقم 24.

[3] – البخاري: 722/2، الترمذي:402/3.

ويري خلاف إذا سمي في عقد الزواج الصحيح مهر تسمية صحيحة ثم انحلت عقدة الزوجية قبل الدخول أو الخلوة الصحيحة بسبب من قبل الزوج وجب للزوجة نصف المهر مهرها فقط سواء كان سبب الفرقة الذي من قبله تطليقاً أو فسحاً بغير اختياره نفسه عند – والدليل علي قوله تعالي في سورة البقرة :"وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح ([1])

ويؤكد الشاذلي علي انه : يسقط كل المهر في الأحوال التالية:

الأول: إذا أبرأت الزوجة زوجها من المهر كله قبل الدخول أو بعده، بشرط أن تكون كاملة الأهلية.([2]) وتبين من نتائج الدراسة أن وعي الطالبات

وبالنسبة لنتائج الدراسة الخاصة بحق الزوجة في منزل الزوجية :

ويري الشاذلي أن النفقة تشمل الغذاء والكسوة والمسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك مما يقضي به الشرع، ويفي بالحاجات الضرورية للزوجة. ويمكن أن تشمل النفقة أجر الخادم إن كان الزوج ميسور الحال وكانت الزوجة ممن يخدم في بيت أهلها.كما انه لا تسقط نفقة الزوجة بسبب مرضها، وفي هذه الحالة تعد مصاريف العلاج جزءاً من النفقة الواجبة لها و يجوز الحجز على الأجور والمرتبات والمعاشات وما في حكمها وفاء لدين النفقة، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد النسبة التي يجوز الحجز عليها على 50٪ تقسم بين المستحقين .كما انه تعفى

[1] – خلاف ,عبد الوهاب, 1990,احكام الاحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية ,مرجع سابق, ص21.

[2] – الشاذلي, فتوح عبد الله ,مرجع سابق ,ص82.

دعاوى النفقات وما في حكمها من كافة الرسوم القضائية في كل مراحل التقاضي,وأن إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم النهائي بالنفقة، وثبت للمحكمة قدرته على الوفاء، أمرته بالوفاء، فإن لم يمتثل حكمت بحبسه مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً .

– في حالة التزاحم بين الديون، تكون الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة . وفي حالة التزاحم بين ديون النفقة الأخرى، يكون لدين نفقة الزوجة امتياز على جميع أموال الزوج، وتتقدم مرتبته على سائر ديون النفقة وتري الباحثة أن المرأة تعيش حياة اجتماعية عبارة عن عملية أخذ وعطاء وأن الأخذ هو الحقوق التي يجب أن تعرفها وتقصد الباحثة هنا بالحقوق الحقوق القانونية أما العطاء فهو ما يقدمه من واجبات ,ويتفق ذلك مع نظرية التبادل الاجتماعي حيث تري :

أن الحياة الاجتماعية هي عملية أخذ وعطاء أي تبادل بين شخصين أو فئتين أو جماعتين أو مجتمعين.وأن العطاء الذي يقدمه الفرد أو الجماعة للفرد الأخر أو الجماعة الأخرى هو الواجبات الملقاة على عاتقه ، بينما الأخذ الذي يحصل عليه الفرد من الفرد الأخر هو الحقوق التي يتمتع بعد أدائه للواجبات تتعمق العلاقات وتستمر إذا كان هناك موازنة بين الأخذ والعطاء أي بين الحقوق والواجبات المناطة بالفرد أو الجماعة. وأن تتوتر العلاقات أو تنقطع أو تتحول إلى علاقات هامشية إذا اختل مبدأ التوازن بين الأخذ والعطاء بين الشخصين المتفاعلين .([1])

[1] – إحسان ,الحسن ,النظريات الاجتماعية المتقدمة ,مرجع سابق ,ص 186.

نتائج السؤال الرابع :ماهي معوقات الوعي القانوني:

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ودرجة الوعي

لمعوقات توافر الوعي القانوني للمرأة

معوقات الوعي القانوني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
العادات والتقاليد الظالمة للمرأة	1.88	0.809	منخض	2
2- الفرح بقدوم الذكر والحزن بقدوم الأنثى	1.53	0.813	منخفض	3
3 سيادة الثقافة ألذ كورية وتهميش دور المرأة في الأسرة	1.20	0.472	منخفض	9
4- حرمان المرأة من التعليم أو عدم الخروج من البيت	1.39	0.751	منخفض	8

5- عدم حرية البنت في اختيار زوجها	1.49	0.779	منخفض	4
6- سيطرة الزوج علي حقوق الزوجة المالية	1.09	0.362	منخفض	10
7- انتشار الجهل والأمية للمرأة	1.48	0.772	منخفض	5
8-ضعف التوعية اللازمة بحقوق المرأة في وسائل الإعلام	1.40	0.664	منخفض	7
9- ضعف التوعية اللازمة بحقوق المرأة في المدارس والجامعات	2.26	0.892	متوسط	1
10- ارتفاع تكاليف التقاضي وبط ء إجراءات الفصل في الدعاوي القانونية	1.42	0.744	منخفض	6

تبين من نتائج الدراسة في الجدول (رقم6) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة الكلية قد بلغ(1.51) وأنحراف معياري (62.64) ويعبر هذا عن درجة وعي منخفضة ,حيث جاءت الفقرة رقم (9)والتي تنص علي" ضعف التوعية اللازمة بحقوق المرأة في المدارس والجامعات"والتي كان ترتيبها الأول بمتوسط حسابي (2.26), وتري الباحثة أن هناك غياب للوعي بحقوق المرأة في المدارس.

فالمدرسة من أهم المؤسسات التربوية التي تقع علي عاتقها مسؤولية تربية الأجيال الصاعدة فهي مكملة لتنشئة الأسرة ,عن طريق المدرسة يتم ربط الفرد

بمجتمعه ,ورفع شعوره بالانتماء ويتعلم منها النظام وحقوق الآخرين وواجباته نحو مجتمعه.

وتعتبر المدرسة أداة من أدوات الضبط الاجتماعي فهي تعمل علي إكساب التلاميذ مختلف القيم والمعايير الاجتماعية.وجاءت الفقرة رقم (1)والتي تنص علي" العادات والتقاليد الظالمة للمرأة"وقد احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 1.53, التقاليد لا تنفصل عن العادات ،فالتقاليد: هي عناصر الثقافة التي تنتقل من جيل إلى أخر، بمعنى أخر"عبارة عن قواعد السلوك الخاصة بجماعة أو طائفة معينة والتي ينقلها الخلف عن السلف جيلاً بعد جيل([1]).

ومن هنا تري الباحثة أن العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع السوهاجي هي أحد معوقات عدم توافر الوعي القانوني للمرأة .ويتفق ذلك مع دراسة "هند مفلح "بأن العادات والتقاليد الموجودة بالأردن ومنها تبعية المرأة للرجل في كل شيء تعتبر احد المعوقات عدم توافر الوعي القانوني للمرأة.([2])

كما جاءت الفقرة رقم (2)والتي تنص علي" الفرح بقدوم الذكر والحزن بقدوم الأنثى"وقد احتلت المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 1.20,ويتفق ذلك مع ماذكره خالد جمال فالذكر داخل الأسرة في بلادنا العربية عموماً ومصر خصوصاً له وضع خاص ومتميزعن الأنثى حتى قبل ولادته فهو شخص مرغوب فيه ومعقَد آمالِ أسرته

[1] – – محبوب,محمد عيده ، 1987,الدلالات الانثروبولوجية لبعض عناصر التراث الشعبي ،مجلة المأثورات الشعبية ،الدوحة ،العدد 6ا ، ص 186.

[2] – البريزات ,هند مفلح سليمان ,2009, وعي المرأة الريفية الأردنية بحقوقها القانونية,مرجع سابق .ص82.

يدعون ربهم منذ بدءالحمل أن يكون الجنين ذكراً وألا يكون أنثى، بخلاف البنت فهي ابتداء شخص غير مرغوبٍ فيه في كثير من الأحايين .([1])

أما الفقرة رقم (5)والتي تنص علي " عدم حرية البنت في اختيار زوجها"وقد احتلت المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي1.49, رفع الإسلام من مكانة البنت حيث جعل موافقتها علي الزواج شرطاً لصحة عقد الزواج فلا يكون لأحد من أبويها أو غيرهما أن يجبرها على الزواج بمن لا ترضاه.وهذا الحق منبثق عن حق المرأة في الزواج ,للمرأة الحق في اختيار زوجها دون إكراه كالرجل , فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم لا تنكح الأيم حتى تستأمر ,ولا تنكح البكر حتى تستأذن, قالوا يا رسول الله وكيف إذنها ؟ قال أن تسكت([2])

وجاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص علي " انتشار الجهل والأمية للمرأة"واحتلت المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 1.48, إذا اجتمع الجهل وظلم العادات والتقاليد فهم يسهمان في ضياع حقوق المرأة ,إذ لم ينتظر ممن يجهل بحقوقه أن يقوي أصلا علي المطالبة بها .فقد ثبت من تقرير هيئة محو الأمية وتعليم الكبار أن المرأة تحظي بنصيب أكبر في الأمية من الرجل حيث يبلغ متوسط الأمية في مصر 25%, نصيب الإناث يشكلون نسبة الثلثان والرجال الثلث وقد يرجع ذلك إلي عدة أسباب منها :- نقص البيانات والمعلومات الخاصة بالأميين ,وعدم وجود الدافع

[1] – احمد, خالد جمال,2017, الوعي القانوني للمرأة بين الواقع والمأمول,مرجع سابق ,ص 51.

[2] – العسقلاني,أحمد بن علي بن حجر,فتح الباري بشرح صحيح البخاري ,دار طيبة ,الرياض ,1996.ص 240.

لدي الأميين للالتحاق بفصول محو الأمية ,ضعف مستوي المدرسين القائمين بمحو الأمية ,تدني المقابل المادي لهم .([1])

وجاءت الفقرة رقم (10)والتي تنص علي " ارتفاع تكاليف التقاضي وبطء إجراءات الفصل في الدعاوي القانونية"واحتلت المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 1.42,

تعتبر ارتفاع تكاليف التقاضي وبطء إجراءات الفصل في الدعاوي مشكلة لها تأثير كبير علي الحياة الاقتصادية كما أن لها تأثيرها علي الحياة الاجتماعية وتؤثر علي حقوق وواجبات المواطنين ,كما لوحظ أن لها تأثيرها علي الأمن القومي في المجتمع ,لان تأخر الفصل في بعض القضايا قد يدفع أصحاب الحقوق المغتصبة إلي اللجوء إلي العنف لاسترداد حقوقهم ,بل ثبت أن الكثير من المتقاضين يستغلون طول. إجراءات التقاضي فيعمدون إلي عدم رد الحقوق إلي أصحابها في مواعيدها ([2])

كما جاءت الفقرة رقم (8)والتي تنص علي " ضعف التوعية اللازمة بحقوق المرأة في وسائل الإعلام"واحتلت المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 1.40, تشير الدراسات أن تناول قضايا المرأة في وسائل الإعلام ما يزال يعاني من مشكلات لا يرتقي إلى مستوى التحولات التي شاهدتها الساحة من إنجازات ملموسة خلال الفترة الماضية وتحديداً العشرين السنة الأخيرة من القرن العشرين في مجالات

[1] – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ,المرأة والرجل في مصر ,2014.

[2] -- احمد, خالد جمال,2017, الوعي القانوني للمرأة بين الواقع والمأمول,مرجع سابق ,ص 51-52.

التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإبداعية , وما زالت وسائل الإعلام تركز على إبراز دور المرأة التقليدي([1]).

وجاءت الفقرة رقم (4)والتي تنص علي " حرمان المرأة من التعليم أو عدم الخروج من البيت"وقد احتلت المرتبة الثامنه بمتوسط حسابي 1.39,وجاءت الفقرة رقم (3)والتي تنص علي " سيادة الثقافة ألذ كورية وتهميش دور المرأة في الأسرة"وقد احتلت المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 1.20,واخيراً جاءت الفقرة رقم (6)والتي تنص علي " سيطرة الزوج علي حقوق الزوجة المالية "وقد احتلت المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي 1.09. فقد ذكر "خالد جمال " أنه إذا تزوجت المرأة أصبح لها ذمتها المالية المستقلة عن زوجها فلا تذوب ذمتها المالية في ذمة زوجها وهذا من تكريم السلام للمرأة ,كما أنه ليس له الحق في أن يأخذ منها شيء إلا بطيب نفس منها .([2]) فان الوعي والمعرفة هما اللذان يكسبان المرأة قيمتها ووجودها واحترامها وحقوقها في المجتمع ،وفي الأسرة تكسبها التماسك تربوياً ونفيساً وبممارسة اتخاذ القرارات بحرية بشأن الأسرة والمجتمع فتصبح المرأة هي العنصر الفعال بإرساء البيان ألقيمي للأسرة والمجتمع .([3])

وتري الباحثة أنه إذا كانت المرأة تعيش في ظل بيئة اجتماعية معينة في ظل عادات تحتم عليها عدم الوعي وخاصة الوعي القانوني, بيئة تسودها الثقافة

---

[1] – عبد الرحمن ,عبد الوهاب ،2013, دور وسائل الإعلام في تنمية المرأة وتطوير الوعي بحقوقها ومسؤولياتها المجتمعية. مركز السلام والتنمية للأبحاث والدراسات متاح علي : wehda.alwehda.gov.sy/node/36586

[2] – أحمد ,خالد جمال ,الوعي القانوني للمرأة بين الواقع والمأمول,مرجع سابق ,ص 33– ص 49.

[3] – علي, زيعور، 1984،صياغات شعبية حول المعرفة والخصوبة والقدر،بيروت ،دار الأندلس.ص9.

الذكورية والنظام الأبوي كما تسودها عادات وتقاليد تمنعها من المطالبة بأية حقوق بل وعدم الوعي بهذه الحقوق ,بالإضافة إلي عدم اهتمام الأسرة والمدرسة والأصدقاء والإعلام بتوعية المرأة بحقوقها وخاصة الحقوق القانونية, هذه البيئة بما تسودها من ثقافة ونظام ولغة مشتركة بين أفراد المجتمع تحتم عليها عدم الوعي وهذا ما يتفق مع نظرية النسق الاجتماعي حيث تري أن الوعي هو احد وسائل الثقافة وكذلك هو عملية تشمل الاعتقاد والقول والعمل أي الإدراك والفهم والممارسة. ([1])

جدول رقم (7)

اختبار ت لفحص الفروق في وعي الطالبات بالمحاور الرئيسية الاربعة حسب الموطن

متغيرات الدراسة	ريف		حضر				
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة

[1] – زايد ,أحمد,2006,علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدي ,مرجع سابق ,ص112.

ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني	2.19	52.7	2.43	52.96	-4.434-	363.983	.000
البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة	2.19	79.9	2.47	72.69	-3.543-	353.436	.000
معوقات الوعي القانوني للمرأة	1.25	.30	1.75	73.56	-8.752-	262.814	.000
مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية	2.00	45.07	2.33	50.02	-6.705-	367.993	.000

تبين من الجدول رقم (7) من اختبار (ت) أن هناك اختلاف بين الريف والحضر في اجابات الطالبات ,حيث تبين أن متوسط الحضر يرتفع عن الريف ,حيث تبين من مستوي الدلالة أنة أقل من 05.سواء كان ذلك لارتباط متغيرالعادات والتقاليد بالوعي أو ارتباط البيئة الاجتماعية بالوعي أو معوقات الوعي أو ارتباط وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية .وهذا يعني أن هناك دلالة إحصائية عند مستوي 0.05.ويتفق ذلك مع دراسة مانجولا ديفي رانجيثاماني V Manjule devi & Ranijihaman حيث تبين ارتفاع نسبة الحضر عن الريف في درجة الوعي .([1])

جدول رقم (8)

[1] - V Manjule devi & Ranijihaman,2017 ,Study of legal awareness Among woman teachers, Op,cit,pp 2393-8404.

اختبار ت لفحص الفروق في وعي الطالبات بالمحاور الرئيسية الاربعة وفقاً للكلية

متغيرات الدراسة	علوم إنسانية		علوم تطبيقية				
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني	2.2746	.55580	2.4160	.50437	-2.480-	284.393	.014
البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة	2.1971	.88126	2.6163	.39534	-6.295-	359.193	.000
معوقات الوعي القانوني للمرأة	1.4498	.57974	1.6481	.68466	-2.796-	227.248	.006

متغيرات الدراسة	علوم إنسانية		علوم تطبيقية				
مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية	2.0857	.55534	2.3411	.33700	-5.496-	362.300	.000

تبين من الجدول رقم (8) لأختبار (ت) وجود اختلافات في إجابات الطالبات حيث تبين أنه يختلف الوعي بإختلاف الكلية ,حيث تبين أن المتغير الثاني والرابع له دلالة إحصائية عند مستوي 0.05,اما بالنسبة للمتغير الأول والثالث ليس له دلالة إحصائية .وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة "نورة بنت مفلح "حيث أكدت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية ترجع إلي نوع الكلية .([1])

جدول رقم (9)

اختبار ت لفحص الفروق في وعي الطالبات وفقاً للسكن

متغيرات الدراسة	ملك		ايجار				
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ارتباط العادات	2.3192	.55338	2.3422	.55338	-.323-	112.489	.747

[11] – الرويلي ,نورة بنت مفلح , 2008 ,العوامل المؤثرة بوعي الشابة السعودية بحقوقها ,دراسة استطلاعية علي عينة من طالبات ,مرجع سابق,ص165.

والتقاليد بالوعي القانوني							
البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة	2.3407	.78638	2.3533	.78638	-.125-	113.038	.901
معوقات الوعي القانوني للمرأة	1.5031	.68590	1.5813	.68590	-.902-	105.492	.369
مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية	2.1683	.54194	2.2000	.54194	-.460-	107.603	.646

تبين من اختبار (ت) في الجدول رقم (9) أنه لايوجد دلالة إحصائية عند مستوي (0.05) بين متغيرات الدراسة وبين السكن ,حيث بلغت قيمة (t) علي التوالي .460-,- 902-, 125-. , 323.-) بمستوي دلالة علي التوالي .(646., 369. , 901. , 747 .) حيث يلاحظ أن قيمة مستوي الدلالة أكبر من (0.05)

ويعني هذا أنه ليس هناك علاقة بين المتغيرات الأربعة وأرتباطها بالسكن وهذ ما كشف عنه مستوي الدلالة .وتختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة "نورة بنت مفلح" حيث اكدت أن هناك دلالة إحصائية تغزي إلي سكن الأسرة .([1])

جدول رقم (10)

[1] -المرجع السابق ,نفس الصفحة .

يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق في درجات وعي الطالبات وفقاً للسن

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني	بين المجموعات	1.732	2	.866	2.979	.052
	داخل المجموعات	106.652	367	.291		
	المجموع	108.384	369			
البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	1.131	2	.565	.943	.390
	داخل المجموعات	220.027	367	.600		
	المجموع	221.158	369			
معوقات الوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	3.643	2	1.822	4.764	.009
	داخل المجموعات	140.324	367	.382		
	المجموع	143.968	369			
مدي وعي	بين المجموعات	1.411	2	.705	2.795	.062

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
المرأة بقانون الأحوال الشخصية	داخل المجموعات	92.624	367	.252		
	المجموع	94.035	369			
متوسط الدرجة الكلية					2.87	

يلاحظ من الجدول رقم (10)أن قيمة (f)) لمتغيرات الدراسة بلغت (2.795,4.764,0.943,2.979) علي التوالي ,وهي اكبر من قيمة (0.05) بين أفراد عينة الدراسة وفقاً للسن أي انه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول ارتباط متغيرات الدراسة بالسن ,وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة "لبني العضايلة" و" Supriya " و"نورة مفلح" ودراسة" كلاكسون

"ودراسة "سابارياكي"حيث اكدت هذه الدراسات أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية ترجع إلي العمر.([1])

جدول رقم (11)

يوضح تحليل التباين (f) لفحص الفروق في درجات وعي الطالبات وفقاً لعدد الاخوة

متغيرات الدراسة	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة

[1] – العضايلة, لبني مخلد ,2013, الثقافة القانونية :دراسة في قانون العقوبات الأردني :مرجع سابق , ص309.

- K,Supriya,2014, legal awareness practicing Nurses working in selected private Hospitals of Kerala, Op Cit,pp2277-8160

-البريزات ,هند مفلح سليمان ,2009, وعي المرأة الريفية الأردنية بحقوقها القانونية,مرجع سابق .ص80 -

- Claxton, C.W,2010,The relationship between principles , Op Cit, (No- 3041643

متغيرات الدراسة	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني	بين المجموعات	4.3	5	.866	3.030	.011
	داخل المجموعات	104.05	364	.286		
	المجموع	108.38	369			
البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	11.139	5	2.228	3.861	002.
	داخل المجموعات	210.01	364	.577		
	المجموع	221.15	369			
معوقات الوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	10.007	5	2.001	5.438	.000
	داخل المجموعات	133.96	364	.368		
	المجموع	143.96	369			
مدي وعي المرأة	بين المجموعات	6.444	5	1.289	5.356	.000

متغيرات الدراسة	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بقانون الأحوال الشخصية	داخل المجموعات	87.591	364	.241		
	المجموع	94.035	369			
النتيجة الكلية					4.421	

تبين من نتائج الجدول رقم (11) أن قيمة (f) لفحص الفروق في درجات وعي الطالبات وفقاً لعدد الأخوة كان علي التوالي (3.030,3.861,5.438,5.356)

أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05) في ارتباط العادات والتقاليد وراتباطها بالوعي القانوني للمرأة ,والبيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة , بينما يوجد علاقة إحصائية في كل معوقات الوعي القانوني ومدي وعي المرأة بقانون الاحوال الشخصية وفقاً لعدد الاخوة .وتختلف هذه النتائج مع دراسة "نورة بنت مفلح " حيث أكدت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تغزي إلي عدد الأخوة الذكور وعدد الأخوة الأناث ([1]).

جدول رقم (12)

[1] – – الرويلي ,نورة بنت مفلح , 2008 ,العوامل المؤثرة بوعي الشابة السعودية بحقوقها ,دراسة استطلاعية علي عينة من طالبات ,مرجع سابق .ص166

يوضح تحليل التباين (f) لفحص الفروق في درجات وعي الطالبات وفقاً لترتيب الاخوة

متغيرات الدراسة	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني	بين المجموعات	1.742	3	.581	1.993	.115
	داخل المجموعات	106.642	366	.291		
	المجموع	108.384	369			
البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	.780	3	.260	.432	.730
	داخل المجموعات	220.378	366	.602		
	المجموع	221.158	369			
معوقات الوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	3.160	3	1.053	2.738	.043
	داخل المجموعات	140.808	366	.385		
	المجموع	143.968	369			

متغيرات الدراسة	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مدي وعي المرأةبقانون الأحوال الشخصية	بين المجموعات	1.649	3	.550	2.177	.090
	داخل المجموعات	92.387	366	.252		
	المجموع	94.035	369			
النتيجة الكلية					1.83	

يتضح من جدول (12) أن قيمة (f) لفحص الفروق في درجات وعي الطالبات وفقاً لترتيب الأخوة كان علي التوالي(2.177, 738. 2.,.432, 1.993) هي أكبر قيمة(0.05)مما يشر إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (0.05) للمتغيرات الدراسة وارتباطه بعدد بترتيب الأخوة .

جدول رقم (13)

يوضح تحليل التباين (f)لفحص الفروق في درجات وعي الطالبات وفقاً لوظيفة الوالد

متغيرات الدراسة	المجموعات	مجة ف موع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني	بين المجموعات	12.579	2	6.289	24.092	.000
	داخل المجموعات	95.805	367	.261		
	المجموع	108.384	369			
البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	49.659	2	24.829	53.134	.000
	داخل المجموعات	171.499	367	.467		
	المجموع	221.158	369			
معوقات الوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	9.654	2	4.827	13.189	.000
	داخل المجموعات	134.314	367	.366		

متغيرات الدراسة	المجموعات	مجة ف موع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
	المجموع	143.968	369			
مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية	بين المجموعات	15.810	2	7.905	37.087	.000
	داخل المجموعات	78.225	367	.213		
	المجموع	94.035	369			
النتيجة الكلية					31.87	

يتضح من الجدول رقم (13) أن قيمة (f) لفحص الفروق في درجات وعي الطالبات وفقاً لوظيفة الوالد كانت علي التوالي (24.092,53.134,13.189,37.087) هي اكبر من قيمة (0.05)مما يشير إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (0.05) وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة "نورة بنت مفلح "ودراسة هند مفلح " ودراسة "مريم بنت سالم "أكدت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (0.05).

جدول رقم (14)

يوضح تحليل التباين (f) لفحص الفروق في درجات وعي الطالبات وفقاً لوظيفة الواله

متغيرات الدراسة	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني	بين المجموعات	28.642	2	14.321	65.910	.000
	داخل المجموعات	79.742	367	.217		
	المجموع	108.384	369			
البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	69.213	2	34.607	83.587	.000
	داخل المجموعات	151.945	367	.414		
	المجموع	221.158	369			
معوقات الوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	25.642	2	12.821	39.766	.000
	داخل المجموعات	118.325	367	.322		
	المجموع	143.968	369			
مدي وعي المرأة بقانون	بين المجموعات	24.953	2	12.477	66.283	.000

متغيرات الدراسة	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الأحوال الشخصية	داخل المجموعات	69.082	367	.188		
	المجموع	94.035	369			
النتيجة الكلية					63.88	

يتضح من الجدول رقم (14) أن قيمة (f) لفحص الفروق في درجات وعي الطالبات وفقاً لوظيفة الوالدة كانت علي التوالي (65.910,83.587,39.766,66.283) بمستوي دلالة (.005)لكل المتغيرات وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي (0.05) .

وتختلف نتائج الدراسة مع دراسة كلاكستون Claxton حيث أكدت علي أنه ليس هناك علاقة متغير المهنة وارتباط بمتغيرات الدراسة ([1]).

جدول رقم (15)

[1] – OP Cit., C.W,2010,The relationship Claston between principles .

تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق في درجات وعي الطالبات بالمحاور الرئيسية الاربعة حسب تعليم الوالد

متغيرات الدراسة	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني	بين المجموعات	8.503	5	1.701	6.197	.000
	داخل المجموعات	99.881	364	.274		
	المجموع	108.384	369			
البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	19.953	5	3.991	7.219	.000
	داخل المجموعات	201.205	364	.553		
	المجموع	221.158	369			
معوقات الوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	11.331	5	2.266	6.219	.000
	داخل المجموعات	132.636	364	.364		
	المجموع	143.968	369			

متغيرات الدراسة	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية	بين المجموعات	9.393	5	1.879	8.079	.000
	داخل المجموعات	84.642	364	.233		
	المجموع	94.035	369			
النتيجة الكلية					6.92	

يتضح من الجدول رقم (15) أن قيمة (f) لفحص الفروق في درجات وعي الطالبات وفقاً لتعليم الوالد كانت (6.197,7.219,6.219,8.079) علي التوالي ,وتبين أن مستوي الدلالة أقل من (0.05) بين أفراد العينة وفقاً لتعليم الوالد وهذا يشير إلي وجود فروق إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05)وتفق نتائج هذه الدراسة مع هالة السيد,وتختلف مع نتائج دراسة هند مفلح " و دراسة لبني العضايلة ودراسة كلاكستون Claxton حيث أكدت كل منهما أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة(0.05)

جدول رقم (16)

تحليل التباين f لفحص الفروق في درجات وعي الطالبات وفقاً لتعليم الوالده

متغيرات الدراسة	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني	بين المجموعات	1.393	5	.279	.948	.450
	داخل المجموعات	106.991	364	.294		
	المجموع	108.384	369			
البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	3.849	5	.770	1.289	.268
	داخل المجموعات	217.309	364	.597		
	المجموع	221.158	369			
معوقات الوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	.788	5	.158	.401	.848
	داخل المجموعات	143.179	364	.393		
	المجموع	143.968	369			
مدي وعي المرأة بقانون	بين المجموعات	1.227	5	.245	.963	.440

الأحوال الشخصية	داخل المجموعات	92.808	364	.255		
	المجموع	94.035	369			

يتضح من الجدول رقم (16) أن قيمة (f) لفحص الفروق في درجات وعي الطالبات وفقاً لتعليم الوالده كانت قيمة (f) (.963 ,.948,1.289,.401.) علي التوالي وتبين أن مستوي الدلالة أكبر من (0.05)وهذا يعني أن لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة وتعليم الوالدة ,وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة "هند مفلح " وكذلك مع نتائج دراسة لبني العضايلة ,و كلاكستون Claxton حيث بينت كل منهما أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة(0.05) .

جدول رقم (17)

تحليل التباين f لفحص الفروق في درجات وعي الطالبات وفقا للحالة الاقتصادية

متغيرات الدراسة	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني	بين المجموعات	21.711	3	7.237	30.561	.000
	داخل المجموعات	86.672	366	.237		
	المجموع	108.384	369			

متغيرات الدراسة	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	44.356	3	14.785	30.607	.000
	داخل المجموعات	176.802	366	.483		
	المجموع	221.158	369			
معوقات الوعي القانوني للمرأة	بين المجموعات	24.545	3	8.182	25.075	.000
	داخل المجموعات	119.422	366	.326		
	المجموع	143.968	369			
مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية	بين المجموعات	14.403	3	4.801	22.066	.000
	داخل المجموعات	79.632	366	.218		
	المجموع	94.035	369			

يتضح من الجدول رقم (17) أن قيمة (f) لفحص الفروق في درجات وعي الطالبات وفقاً للحالة الاقتصادية كانت (22.066, 25.075, 30.607 , 30.561) علي التوالي وتبين أن مستوي الدلالة أقل من(0.05) ويعني هذا أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة" نورة بنت مفلح"

وتختلف مع دراسة "هند مفلح" حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية .

جدول رقم (18)

معامل ارتباط الرتب لسبيرمان لبيان ارتباط مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية بالمحاور الاخرى للدراسة

	العادات والتقاليد وارتباطها بالوعي القانوني	البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة	معوقات الوعي القانوني للمرأة وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة
معامل سبيرمان	.815**	.914**	.837**
مستوى الدلالة	.000	.000	.000
	370	370	370

**. Correlation is significant at the 0.01 level

أوضح معامل ارتباط الرتب لسبير مان أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ارتباط العادات والتقاليد وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة وكانت العلاقة قوية, كما تبين من ارتباط معامل الرتب لسبيرمان أن هناك علاقة عكسية

بين البيئة وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة وكانت العلاقة قوية جداً ,كما تبين وجود علاقة عكسية بين معوقات الوعي القانوني للمرأة

جدول رقم (19)

معامل ارتباط الرتب لسبيرمان لبيان ارتباط مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية بالخصائص الديموجرافية للدراسة

الخصائص الديموجرافيا	العدد	مستوى الدلالة	معامل سبيرمان
السن	370	.000	-.184-**
الموطن	370	.001	.172**
عددلأخوة	370	.021	.120*
ترتيبك	370	.018	.123*
وظيفة والد	370	.000	-.398-**
وظيفة والده	370	.000	-.533-**
سكن	370	.204	-.066-
الكليه	370	.001	.172**
تعليم والد	370	.204	-.066-
تعليم والده	370	.242	-.061-
الحاله الاقتصاديه	370	.000	-.184-**

**. Correlation is significant at the 0.01 level.

أوضح ارتباط سبيرمان وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من السن ,ووظيفة الوالد ,ووظيفة الوالدة ,والحالة الاقتصادية وبين وعي المرأة بقانون الاحوال الشخصية بمعني أنه كلما ارتفع سن المرأة كلما قل وعيها بقانون الاحوال الشخصية ,.وكلما ارتفعت الحالة الاقتصادية قل وعي المرأة بقانون الاحوال الشخصية .وكان الارتباط قوي لكل من وظيفة الوالد ووظيفة الوالد .

كما تبين من أرتباط سبيرمان وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية تبين من خلالها أن الحضر أكثر وعياً بقانون الاحوال الشخصية عن الريف ,وتبين وجود علاقة طردية بين كل من عدد الاخوة وترتيب المبحوث والسكن والكلية وتعليم كل من الوالد والوالدة .

جدول رقم (20)

اختبارثبات وصدق أسئلة الاستبيان باستخدام معامل " كرونباخ ألفا"

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق = الجذر التربيعي للثبات
ارتباط العادات والتقاليد بالوعي القانوني	6	.802	.896
البيئة الاجتماعية وارتباطها بالوعي القانوني للمرأة	4	.955	.977
معوقات الوعي القانوني للمرأة	10	.962	.981
مدي وعي المرأة بقانون الأحوال الشخصية	31	.982	.990

الاجمالى	51	.986	.993

قامت الباحثة بحساب معامل الثبات الفا كرونباخ Cornbach Alpha لمقياس البحث ,كما قامت بحساب الصدق الذاتي لمقياسي البحث لمقياسي البحث من خلال إيجاد الجزر التربيعي لمعامل ثبات المقياس ,وذلك كما يتضح من الجدول رقم (20)

ثامناً: منافشة النتائج العامة للدراسة :

استهدفت الدراسة الإجابة علي مجموعة من الأسئلة التي تلقي الضوء علي التعرف علي العلاقة بين البيئة والوعي القانوني للمرأة وفي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية أمكن التوصل إلي مجموعة من النتائج التي نشير إليها وذلك علي النحو التالي :

التساؤل الأول: ما أثر العادات والتقاليد بالوعي القانوني للمرأة ؟

كشفت الدراسة عن أن هناك علاقة عكسية بين العادات والتقاليد وبين الوعي القانوني للمرأة .

التساؤل الثاني : ما العلاقة بين البيئة الاجتماعية والوعي القانوني للمرأة؟

تبين من نتائج الدراسة أن هناك ارتباط قوي بين البيئة الاجتماعية والوعي القانوني للمرأة .

التساؤل الثالث:ما مدي وعي المرأة بحقوقها القانونية في مجال الأحوال الشخصية؟

تبين من نتائج الدراسة أن هناك وعي متوسط للمرأة في مجال الاحوال الشخصية

التساؤل الرابع : ما هي معوقات الوعي القانوني للمرأة في المجتمع السوهاجي .؟

تبين من نتائج الدراسة أن هناك عدة معوقات تعوق المرأة وكانت علي الترتيب

ضعف التوعية اللازمة بحقوق المرأة في المدارس والجامعات,يلها علي الترتيب العادات والتقاليد الظالمة للمرأة ,ثم الفرح بقدوم الذكر والحزن بقدوم الأنثي , عدم حرية البنت في اختيار زوجها, ارتفاع تكاليف التقاضي وبط ء إجراءات الفصل في الدعاوي القانونية, ضعف التوعية اللازمة بحقوق المرأة في وسائل الإعلام, حرمان المرأة من التعليم أو عدم الخروج من البيت, سيادة الثقافة ألذ كورية وتهميش دور المرأة في الأسرة, سيطرة الزوج علي حقوق الزوجة المالية .

وفي ضوء هذه النتائج يمكن وضع مجموعة من التوصيات بقصد توعية المرأة بحقوقها القانونية وذلك علي النحو التالي :

***ضرورة توعية المرأة في المدراس وأدخال ذلك ضمن المناهج الدراسية بل والجامعات حتي يمكن توعية المرأة بما لها وما عليها .**

***توعية المرأة بضرورة الاهتمام بحقوقها الشرعية بعيداً عن العادات والتقاليد الظالمة للمرأة**

***أن يكون للمرأة الحق في ابداء رأيها في أختيار شريك حياتها كما أمرنا الأسلام .**

***أن يكون لقضاء دوراً هام في ضرورة إتخاذ السرعة في الفصل في الدعاوي القانونية وخفض تكاليف التقاضي .وأخيراً ضرورة أن يكون للآعلام دوراً هام وضرورى في توعية المرأة بحقوقها القانونية .**